



**أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوى المعلوماتي لتقارير
الإستدامة علي أداء الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية**

**The impact of accounting disclosure on
the informational content of
sustainability reports on the
performance of joint stock companies:
An applied study**

أ/ غادة حمدي الشك

**مدرس مساعد – قسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ**

أ.د/ شوقي السيد فودة

**أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ**

أ.د/ رضا إبراهيم صالح

**أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ**

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

**كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد 10 العدد 17 - الجزء الأول
يناير 2024م**

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف البحث إلي اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بأبعادها الثلاثة (القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية وقضايا الحوكمة) علي أداء الشركات، حيث تم تناول المحتوي المعلوماتي لتقارير استدامة الشركات والإفصاح عنها من منظور محاسبي، وتقييم الأداء المستدام للشركات في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات، وقد تم اجراء دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من 23 شركة من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لإستدامة الشركات.

توصلت نتائج الدراسة التطبيقية للبحث إلي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بأبعادها الثلاثة على أداء الشركات.

الكلمات المفتاحية: المؤشر المصري لإستدامة الشركات – تقارير الإستدامة – أداء الشركات

Abstract:

This study aims to test the impact of accounting disclosure on the informational content of sustainability reports with its three dimensions (environmental, social responsibility, and governance issues) on the performance of companies. The information content of the corporate sustainability reports was addressed and disclosed from an accounting perspective, and the sustainable performance of the companies was evaluated in the light of the S&P/EGX ESG Index. An applied study was conducted on a sample of 23 companies listed in the Egyptian Index of Corporate Sustainability.

The results of the applied study found a statistically significant effect of accounting disclosure on the informational content of sustainability reports with its three dimensions on the corporate performance.

Key words: Egyptian Index of Corporate Sustainability - sustainability reports - corporate performance

1/1 مقدمة البحث:

علي الرغم من الأهمية البالغة لموضوع تقييم أداء الشركات ببعديه التشغيلي والإستراتيجي تنظيرياً، إلا أن الشركات خاصة المساهمة منها لازالت تقتصر في الحكم علي كفاءة أداء أنشطتها علي البعد التشغيلي لهذا الأداء والذي يتوافق مع نظرية الملكية المشتركة -التقرير عن الأرباح و ثروة الملاك أصحاب المشروع Shareholder- وأيضاً مع نظرية الشخصية المعنوية -التقرير عن الأرباح و ثروة المساهمين Stockholder - وترتكز عملية تقييم الأداء التشغيلي علي منهجية البعد الإقتصادي القائمة علي تعظيم الربح لأصحاب المصلحة في الوحدة الإقتصادية سواء كانوا ملاكاً أو مساهمون (دون أي عناية تذكر بأصحاب المصالح الأخرى من العاملين والعلاء والموردين وكافة طوائف المجتمع الأخرى الأمر الذي لا يُمكن من تحقيق التوازن مع النظام الإجتماعي والبيئي نتيجة عدم الإعراف بالأهداف الإجتماعية والبيئية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح.

ومع زيادة الإهتمام في الآونة الأخيرة بتوفير معلومات غير مالية (معلومات بيئية- إجتماعية- اقتصادية) وغيرها من المعلومات التي تعمل علي تلبية احتياجات مستخدمي التقارير، أصبحت التقارير المالية بصورتها الراهنة عاجزة عن الوفاء باحتياجات مستخدميها، وذلك لكونها لا تعكس قدرة المنشأة علي البقاء والإستمرار في الأجل الطويل نظراً لاستبعادها للأنشطة غير المالية، وذلك علي الرغم من أن بعض هذه الأنشطة يعد غاية في الأهمية لارتباطه بالجوانب البيئية والمسئولية الإجتماعية للشركات وإمكانية استدامتها وهو الأمر الذي إلبى ظهور التقارير الإجتماعية ثم التقارير البيئية ثم الإتجاه بعد ذلك إلي تقارير المسئولية الإجتماعية للشركات لتصبح هي الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً بواسطة الشركات للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة غير المالية الخاصة بها وبما يعكس الأداء غير المالي لها حيث كان إصدار تلك التقارير يتم بشكل منفصل علي أن يتم استخدامها جنباً إلي جنب مع التقارير المالية.

هذا وقد شهدت بداية الألفية الثالثة حتي الآن، تزايد انتشار مفهوم الإستدامة حيث تم الدمج بين العديد من هذه التقارير المنفصلة معاً في صورة تقارير استدامة لتعكس جميع الجوانب المتعلقة بالأداء الإقتصادي والبيئي والإجتماعي للشركات. وبالفعل فقد قامت العديد من الشركات علي مستوي العالم خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية الثالثة باستبدال تقارير المسئولية الإجتماعية الخاصة بها بتقارير الإستدامة، فيما يمثل اعترافاً صريحاً منها بهذا النوع الجديد من التقارير، وبما يؤكد أنها أصبحت ضرورية لتقييم قدرة الشركة علي البقاء والإستمرار في الأجل الطويل. فقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة عام 1987 الإستدامة علي أنها " الوفاء بالتزامات الأجيال الحالية دون المساس بالقدرة علي تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة" (Jones.,A., & Jones, G., 2011, P.69)

وقد اتجهت العديد من الشركات في الدول المتقدمة منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي إلي تبني استراتيجيات الأعمال المستدامة، كما تزايد الإهتمام من قبل الأطراف المهتمة ببيئة الأعمال، بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن دورها في تحقيق الإستدامة. فعلي سبيل المثال، تأسست المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) Global Reporting Initiative عام 1997 وهي منظمة عالمية تعمل جنباً إلي جنب مع المجلس الدولي لإعداد التقرير المتكامل International Integrated Reporting Council(IIRC) وتهدف إلي وضع المبادئ المنظمة لإعداد تقرير الإستدامة لضمان تناسق محتوياته ومصداقيته وقابليته للمقارنة وتقديم

توجيهات بشأن كيفية قيام المنظمات بالإفصاح عن المعلومات غير المالية وخاصة المعلومات عن الإستدامة.

وقد أصدرت مبادرة التقارير العالمية (GRI) المبادئ الحاكمة لإعداد تقرير الإستدامة علي إصدارين الأول G3 والثاني G3.1 شاملة لمبادئ إعداد التقرير عن الإستدامة وبروتوكولات للمؤشرات المستخدمة في التقرير والملاحق القطاعية الخاصة لصناعات محددة إضافة إلي البروتوكولات الفنية. كما صدر مؤخراً الإصدار الرابع G4 بهدف وضع المبادئ المنظمة لتقارير الإستدامة (GRI,2013,PP.16-18).

بالإضافة إلي ما سبق، لقد ساهمت البورصة المصرية في بناء أطر الإستدامة حيث شاركت في تأسيس مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة عام 2012، كما ساهمت في تأسيس مجموعة عمل الإستدامة بالإتحاد العالمي للبورصات في عام 2014، واستمرت البورصة المصرية في دعم مساعي الإستدامة حيث أصدرت الدليل الإرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة في عام 2016 ويهدف هذا الدليل إلي تعزيز الشفافية في سوق رأس المال، والتأكد من أن الشركات المقيدة بالبورصة لديها معرفة كافية بالإستدامة وأنها قادرة علي إصدار التقارير الخاصة بها والمتعلقة بحماية البيئة والمسئولية الإجتماعية والحوكمة ESG.

ومن هنا تكمن أهمية تقارير الإستدامة في كونها تتيح رؤية أوضح للمستخدمين الداخليين والخارجيين – ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية – بما توفره من معلومات عن الأداء الإقتصادي والبيئي والإجتماعي لمنشآت الأعمال. ويتمثل هدف أي منشأة من إعلام أصحاب المصالح بالأداء غير المالي لها في ضمان حصولها علي الدعم والتأييد الكافيين لجميع أنشطتها وعملياتها التشغيلية، حيث أن الإفصاح عن الأداء غير المالي يزيد من مستوي الشفافية ويساعد أصحاب المصالح علي اتخاذ القرارات المناسبة، نظراً لما يُفرزه من معلومات تفيد في توقع الأداء المستقبلي وأسعار الأسهم وتقييم أداء الشركات (Cheng et al ., 2014, p.145).

وبالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وما يتضمنه من إفصاح عن الأداء البيئي والإجتماعي والإقتصادي للوحدة الاقتصادية، إلا أن الإهتمام بتنظيمه في مصر ما زال محدوداً حيث يلاحظ أن إطار إعداد التقارير المالية للشركات المصرية لم يتضمن أية إشارة إلي الإفصاح عن الإستدامة، كذلك فإن معايير المحاسبة المصرية ينصب تركيزها علي الأداء الإقتصادي متجاهلة الأداء البيئي والإجتماعي، مما يعني غياب التنظيم القانوني والمهني للإفصاح عن تقارير الإستدامة وعدم وجود نموذج محدد لهذا الإفصاح.

فضلاً عن التغيرات التي وقعت في بيئة شركات الأعمال والمتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 (خلال الفترة من نهاية عام 2019 وحتى انتهاء الأزمة في نهاية 2022) وآثاره الإقتصادية (الحالية والمستقبلية) التي ستنعكس من دون شك علي القياس والإفصاح في التقارير المالية بصفة عامة وتقارير الإستدامة بصفة خاصة، لذا أصبح من الأهمية بمكان تسليط الضوء علي التداعيات التي أحدثتها جائحة كورونا فعلاً، أو من المتوقع حدوثها في أداء الشركات وتقاريرها المالية.

وبناءً علي ما سبق، فقد أصبحت الموضوعات ذات الصلة بتقارير الإستدامة والإفصاح عنها ودورها في تقييم أداء الشركات أحد المجالات البحثية في الوقت الراهن، حيث نالت إهتمام مجموعة من الباحثين والمهنيين والمنظمات المهنية والحكومات والشركات علي حد سواء، مما دعى الباحثة إلي محاولة اقتراح إطار لتقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية.

2/1 طبيعة مشكلة البحث:

إن التغيرات والتطورات في بيئة الأعمال الحديثة قد أثرت علي كمية ونوعية المعلومات التي تحتاج إليها الشركات في قياس وتقييم الأداء لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وأن هناك حاجة ماسة لتطوير مقاييس الأداء المالية لمواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة والاتجاهات المعاصرة لقياس وتقييم الأداء، كما أن قياس الأداء يعتبر أمرًا ضروريًا وأحد العناصر الأساسية لنجاح الشركات، ومن الأفضل التركيز علي مقاييس الأداء غير المالية بدلًا من التركيز علي مقاييس الأداء المالية فقط، بل يجب التكامل بينهما لإعطاء صورة شاملة عن أداء الشركات بشكل متكامل.

هذا وتعد القوائم والتقارير المالية للشركات الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في تقييم نتائج أنشطة الشركات واتخاذ القرارات المختلفة، ومع التغير السريع في بيئة الأعمال أصبح هناك اتفاق أن تلك التقارير لا تعبر بصورة كافية عن المعلومات اللازمة لقياس وتقييم الأداء الشامل للشركة، فهي لا توفر كثيرًا من المعلومات المفيدة والملائمة لأصحاب المصالح المختلفين، فهي تركز علي المعلومات المرتبطة بالجانب الاقتصادي فقط، ولا تتضمن المعلومات المرتبطة بالجوانب الإجتماعية والبيئية إضافة لأنواع عديدة أخرى من المعلومات ((Simpson , 2010 , p.261)، (Hussainey & Najjar , 2011, p.126)، ((KPMG , 2011)). وظهرت الحاجة إلي الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتشمل قضايا مثل الإستدامة وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر ودور المنشأة في تحقيق الأهداف البيئية والإجتماعية، ومثل هذه القضايا لا تغطيها القوائم والتقارير المالية، ومن هنا ظهرت أهمية الإفصاح عن البعدين البيئي والإجتماعي بجانب البعد الاقتصادي وتزايدت أهمية إعداد تقارير أخرى للإفصاح عن هذه الأبعاد المختلفة فيما أطلق عليه تقرير الإستدامة (Yuan & Xiao , 2007,p.255).

كما تتعدد دوافع وأسباب الشركات نحو اصدار تقارير الإستدامة فمنها عوامل ترتبط بخصائص الشركات وعوامل ترتبط بالبيئة المحيطة وعوامل ترتبط بثقافة الشركات، فعلي سبيل المثال تشمل العوامل التي ترتبط بخصائص الشركات كل من حجم الشركة، ونوع الصناعة، والأداء المالي، وحجم تداول الأسهم في البورصة، ونسبة المديونية. بينما تشمل العوامل البيئية المحيطة كل من التغيرات الإجتماعية والسياسية وخاصة خلال فترات زمنية طويلة، والدورات الاقتصادية، وتأثير القيم الأخلاقية، وأحداث معينة مثل الكوارث الطبيعية، وضغوط وسائل الإعلام، ومدي نفوذ وقوة أصحاب المصالح. وأخيرًا تشمل العوامل التي ترتبط بثقافة الشركة حجم مجلس الإدارة، ووجود لجنة للمسئولية الإجتماعية للشركة، وهيكل وإجراءات حوكمة الشركات، واتجاهات وأفق الإدارة (Klumpes, 2011,p.27).

وفيما يتعلق بفجوة الإفصاح غير المالي، فقد أشارت كثير من الدراسات علي سبيل المثال: ((Yuan & Xiao , 2007)، ((Rezaee & Ling, 2017)) إلي أن التقارير المالية الحالية تركز فقط علي الأداء المالي، وهو لا يمثل الأداء الكلي للشركة، مما استوجب معه ضرورة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وإدماجها مع المعلومات المالية ضمن التقارير المالية. وقد تزايدت الجهود في ذلك الشأن، وكان من أبرزها إنشاء مجلس التقارير الدولي لإعداد التقرير المتكامل (International Integrated Reporting Council (IIRC) في عام 2010، بمشاركة هيئات محاسبية دولية مثل (IFAC-FASB-IASB) ومجموعة من الأكاديمين والشركات الكبيرة، واستهدف المجلس انتهاج مدخل جديد لإعداد التقارير المالية، يجمع بين المعلومات المالية الأساسية مع المعلومات غير المالية ضمن ما يسمي بالتقارير المتكاملة

Integrated Reports، للوفاء باحتياجات أصحاب المصالح المختلفين، وتغطي محتويات التقارير المتكاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (IIRC,2011).

وقد عرض تقرير (FASB,2010) ستة أنواع من المعلومات تشمل: بيانات عن العمل، تحليل الإدارة لبيانات العمل، ومعلومات مستقبلية، ومعلومات عن الإدارة والمساهمين، ومعلومات عن خلفية للشركة، ومعلومات عن الأصول غير الملموسة، وأكد أن هذه الأنواع تساهم في تحسين طريقة عرض الإفصاح الإختياري لتقارير لإستدامة.

وفي هذا السياق، تعددت النظريات التي تفسر دوافع افصاح الشركات عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة، منها نظرية الشرعية، نظرية الاقتصاد السياسي، النظرية المؤسسية، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الملكية وتكاليف المعلومات. و علي الرغم من تعدد النظريات التي تفسر دوافع الشركات للإفصاح الإختياري عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة إلا أنه من الضروري افصاح الشركات عن أداء الإستدامة في تقاريرها لما في ذلك من آثار ايجابية للإفصاح علي تحسين أداء الشركات ببعديه التشغيلي والإستراتيجي.

وفي الدول المتقدمة تزايد الإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة، ولكنه مازال يتم بشكل طوعي (Philipova,2020)، وأكدت دراسة Corporate Knights - وهي شركة تهتم بالأبحاث ونشر الممارسات التجارية الإيجابية وترتيب أداء الإستدامة للشركات مقرها في تورنتو بكندا - عند إصدار تقريرها عن البورصة أن أكبر الشركات في العالم لاتقوم بالإفصاح عن أداء الإستدامة بشكل كاف مما يعرقل وصول المستثمرين إلي البيانات، بينما تصدرت بورصة هلسنكي للأوراق المالية ترتيب الإفصاح عن الإستدامة في حين أن معظم الشركات لم تفصح، وهذا يشكل فجوة عند إعداد التقارير خاصة مع تزايد اهتمام المستثمرين وأصحاب المصالح بالإستدامة (Corporate Knights report , 2020).

وفي المنطقة العربية، تعتبر مصر واحدة من الدول التي أقرت بأهمية الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي لمنشآت الأعمال، ولقد اتخذ هذا الإهتمام مظاهر عديدة بدأت بإصدار القانون رقم (4) لسنة 1994 الخاص بحماية البيئة، و مروراً بتدشين المؤشر المصري لمسئولية الشركات ESG - Index الخاص بالبيئة و المسئولية الاجتماعية والحوكمة - في مارس من عام 2010، ثم إنتفاضة الشعب المصري وقيامه بثورتين للمطالبة باتخاذ خطوات فعلية جادة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وحقه في الحصول علي مستوى كريم من المعيشة، وما صاحب تلك الثورات من تحول ديمقراطي ونمو في الوعي العام، الأمر الذي أدى إلي تنامي دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالرقابة علي الشركات، والتي من أهمها: جمعيات حماية المستهلك، وجمعيات حماية البيئة، وجمعيات حقوق الإنسان، والاتحادات والنقابات العمالية، وما تمارسه من ضغوط نتج عنها البدء في تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية لمجموعة من القوانين والتشريعات بما يتواءم مع تطور مفهوم الإستدامة.

وفي الوقت الحالي، فإن هناك عدداً لا بأس به من الشركات المصرية التي تقوم بالإفصاح عن ممارساتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال إعداد تقارير الإستدامة، إلا أن الإهتمام بتنظيمه في مصر ما زال محدوداً حيث يلاحظ أن إطار إعداد التقارير المالية للشركات المصرية لم يتضمن أية إشارة إلي الإفصاح عن الإستدامة، كذلك فإن معايير المحاسبة المصرية ينصب تركيزها علي الأداء الإقتصادي متجاهلة الأداء البيئي والاجتماعي وهو الأمر الذي يحد من فعالية تلك التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح، فضلاً أن العالم قد واجه أزمة عالمية كبيرة تهدد العنصر البشري وهي انتشار جائحة كورونا أو ما يطلق عليه Covid-19 وقد انعكست آثار تلك الأزمة علي

شتي المجالات والمهن ومنها مهنة المحاسبة، حيث لا تعمل المحاسبة بمنأى عن البيئة المحيطة وقد تمثلت هذه الآثار في عجز النظام المحاسبي في الوضع الحالي من توفير معلومات لأصحاب المصالح عن الخسائر والمخاطر المحتملة نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد وتأثيراته علي أداء الشركات. مما يستوجب معه وجود حاجة ملحة لاختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية. وتأسيساً علي ماتقدم، سعي الباحثون من خلال هذا البحث إلي اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية وذلك من خلال الإجابة علي السؤال البحثي الرئيسي للدراسة التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية، معلومات قضايا الحوكمة) علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات؟
السؤال البحثي الرئيسي (أ) : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) .

السؤال البحثي الرئيسي (ب) : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q) .

وينبثق من هذا السؤال البحثي الرئيسي ثلاثة أسئلة فرعية (يشتمل من كل سؤال فرعي مجموعة الأسئلة)، وذلك على النحو التالي:

السؤال البحثي الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات ؟ ، وينبثق منه السؤالين الفرعيين التاليين:

أ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) ؟

ب- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q) ؟

السؤال البحثي الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات ؟، وينبثق منه السؤالين الفرعيين التاليين:

أ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) ؟

ب- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q) ؟

السؤال البحثي الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات ؟ ، وينبثق منه السؤالين الفرعيين التاليين :

- أ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) ؟
- ب- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q)؟

3/1 هدف البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل **الهدف الرئيسي للبحث** في اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية، معلومت قضايا الحوكمة) علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

الهدف الرئيسي (أ) : اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) .

الهدف الرئيسي (ب) : اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي ثلاثة أهداف فرعية وذلك على النحو التالي:

الهدف الفرعي الأول: اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات ، وينبثق منه الهدفين التاليين :

أ- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) .

ب- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

الهدف الفرعي الثاني: اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات ، وينبثق منه الهدفين التاليين :

أ- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) .

ب- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

الهدف الفرعي الثالث: اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات ، وينبثق منه الهدفين التاليين :

أ- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد علي الأصول) .

ب- اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

4/1 فروض البحث:

تم اشتقاق فروض البحث من خلال التعرف علي أهداف البحث وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسؤولية

الاجتماعية، معلومت قضايا الحوكمة) علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

الفرض الرئيسي(أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول) .

الفرض الرئيسي (ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي ثلاثة فروض فرعية (يشترك من كل فرض فرعي مجموعة الفروض)، وذلك على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول) .

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

أ-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول).

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

أ-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول) .

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

5/1 أهمية و دوافع البحث:

الأهمية العلمية: اكتسب البحث أهميته العلمية من:

١- يساير هذا البحث البحوث المحاسبية التي تركز علي أهمية وضرورة الإهتمام المتزايد لقضايا التنمية المستدامة سواء علي المستوى المحلي أو الدولي.

٢- يوفر البحث إطاراً نظرياً لمفهوم وأبعاد الإستدامة من وجهة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح عن تقارير الإستدامة والمعايير التي تحكم عملية الإفصاح.

٣- قلة الأبحاث التي تناولت أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي تقييم أداء الشركات المساهمة.

4- توجيه اهتمام الباحثين والمهنيين نحو دراسة دور المحاسبين في تحقيق استدامة الشركات والإفصاح عن تقارير الإستدامة وأثره علي تقييم الأداء للشركات المصرية، حيث يلاحظ أن القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي لم تتضمن أية اشارة إلي الإفصاح عن الإستدامة كذلك فإن معايير المحاسبة المصرية ينصب تركيزها علي الأداء الإقتصادي متجاهلة الأداء البيئي والإجتماعي، مما يعني غياب التنظيم القانوني والمهني للإفصاح عن تقارير الإستدامة وعدم وجود نموذج محدد للإفصاح.

5- اقتراح إطار محاسبي لتقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات المساهمة المصرية.

أ- الأهمية العملية: اكتسب البحث أهميته العملية من:

1- الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يمر بها الإقتصاد المصري و تبني الحكومة المصرية لرؤية وخطة مستهدفة لعام (2030) والإتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة الدولية و حاجة الشركات إلي تحسين أدائها وصورتها العامة في المجتمع ومواجهة المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية ، مما قد يدفعها إلي تقديم افصاح عن معلومات خاصة بأدائها المالي والإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

2- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي ومدى تأثير المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة من خلال إعادة تقييم للشركات المدرجة والتي وفقت أوضاعها لمقتضيات المؤشر المصري لمراعاة ترتيبها في سوق الأوراق المالية.

3- اهتمام البورصة المصرية بأداء المسؤولية الإجتماعية للشركات، حيث قامت البورصة المصرية في مارس عام 2010 بإطلاق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، وذلك في إطار اهتمامها بمعايير الإستدامة ، خاصة في ظل توجه المستثمرين نحو اعتبار المسؤولية الإجتماعية للشركات أحد الأدوات التي يمكن للشركات أن تستخدمها في إدارة المخاطر التي تواجهها.

4- الحاجة إلي تضييق فجوة التوقعات Expectation Gap المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤوليات البيئية والإجتماعية للشركات واحتياجات أصحاب المصالح.

5- تمثل المعلومات التي توفرها منشآت الأعمال عن أدائها الإقتصادي والبيئي والإجتماعي محددًا جوهريًا لكفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، وتحسين أداء دوره المنوط به.

6/1 نطاق وحدود البحث:

1- يقتصر البحث علي الإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة دون أن يتطرق إلي باقي وظائف المحاسبة عن الإستدامة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

2- تقتصر الدراسة التطبيقية علي الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات – كمقياس لمدي افصاح الشركات عن الإستدامة بأبعادها الثلاثة - والتي تقوم بنشر تقرير سنوي علي موقعها الإلكتروني باعتبارها الأكثر قربًا وصلاحيّة لتطبيق تقرير الإستدامة خلال الأعوام من 2015م إلي 2020م.

3- يقتصر البحث علي اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير استدامة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، دون غيرها من تقارير الإستدامة التي قد تعدها

القطاعات الأخرى مثل: البنوك والمؤسسات المالية أو الأجهزة الحكومية، والتي تخرج عن نطاق هذه البحث لما لها من طبيعة خاصة وقواعد وقوانين خاصة.

7/1 منهج البحث:

بناءً على طبيعة المشكلة وتحقيقاً لأهداف البحث، تمثل منهج البحث في:

أ- **نموذج البحث:** اعتمدت الباحثة على كلٍ من المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي معاً وذلك على النحو التالي:

1- المنهج الإستنباطي Deductive Approach: تم من خلاله عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال محاسبة الإستدامة والإفصاح عن تقارير الإستدامة بما تتضمنه من أنشطة المسؤولية الإجتماعية والقضايا البيئية وقضايا الحوكمة للشركات وذلك بهدف بناء إطار مقترح لتقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2- المنهج الإستقرائي Inductive Approach: تم من خلاله إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P |EGX ESG ، وعلى عدة قطاعات بهدف استكشاف واقع تأثير مستوى الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة على أداء الشركات، وفي هذه الحالة تمثل:

مجتمع البحث: في الشركات المساهمة المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P\EGX ESG . كما تمثلت **عينة البحث:** في عينة من الشركات المساهمة المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P\EGXESG خلال الأعوام من 2015م إلي 2020م، كما أنه عند اختيار هذه الشركات تم مراعاة ما يلي:

أ- ألا تكون من الشركات التي استبعدت من المؤشر المصري لإستدامة الشركات خلال فترة البحث من عام 2015 م حتي عام 2020 م.

ب- انتهاء السنة المالية للشركات في 12/31 من كل عام.

ج- توافر التقارير المالية السنوية للشركات محل البحث خلال الفترة المحددة.

د- أن تقوم هذه الشركات بإعداد ونشر تقارير الإستدامة أو تقارير تشير لإهتماماتها بمسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة .

هـ- ألا تنتمي هذه الشركات إلي المؤسسات المالية (البنوك) لما لها من طبيعة خاصة، وخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية مختلفة.

وسيلة البحث: استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المحتوي Content Analysis لجمع كافة البيانات والتقارير المالية من الشركات عينة البحث لإختبار فروض البحث.

أداة البحث: اعتمدت الباحثة على عدد من الأساليب الإحصائية التحليلية وفقاً للبرنامج الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences Version No.22 (SPSS Version No.24) والمتمثلة في: معامل ارتباط بيرسون وتحليل الإنحدار المتعدد وأساليب الإحصاء الوصفي، وذلك لإختبار فروض البحث ومدى اتفاق نتائج البحث التطبيقية مع نتائج التحليل النظري.

8/1 خطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث والتزاماً بحدود البحث يقترح الباحثون تقسيم باقي أجزاء البحث كما يلي :
القسم الأول : عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

القسم الثاني: المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة والإفصاح عنها من منظور محاسبي وأثر ذلك علي أداء الشركات .

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية
النتائج والتوصيات و مقترحات الأبحاث المستقبلية
قائمة المراجع وملاحق البحث

القسم الأول : عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

1/1 عرض الدراسات السابقة :

هدف الباحثون من خلال تناول مجموعة من الدراسات السابقة إلي تحديد أهمية ودوافع والعوامل المؤثرة علي الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة للشركات في أكثر من بيئة اقتصادية، إلي جانب التعرف علي واقع الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة وأثره علي أداء الشركات، ويمكن استعراض هذه المجموعة من الدراسات وذلك علي النحو التالي:

1-دراسة (N. Burhan & Rahmanti (2012)

بعنوان:

" The impact of Sustainability reporting on company performance"

هدفت هذه الدراسة إلي فحص العلاقة بين تقارير الاستدامة ككل وكل عنصر من عناصر تقارير الاستدامة علي حده وأثر ذلك علي أداء الشركة.

وقد أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من عدد 32 شركة مدرجة في البورصة الإندونيسية من خلال أسلوب تحليل المحتوي للتقارير المالية لهذه الشركات وذلك خلال الفترات من 2006 إلي 2009. المتغيرات المستقلة هي تقارير الاستدامة ، والإفصاح عن الأداء الاقتصادي، و الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي. وقد تم قياس هذه المتغيرات من خلال مؤشر الإفصاح، كما تم استخدام إرشادات إعداد تقارير الاستدامة من المبادرة العالمية للتقارير (GRI) كأساس لحساب درجة المؤشر. المتغير التابع هو العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء الاقتصادي ، كما استخدمت هذه الدراسة مصدر البيانات الثانوية التي تم جمعها من موقع الشركة والبورصة الإندونيسية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أ- يؤثر الإفصاح المحاسبي عن تقرير الاستدامة ايجابياً على الأداء الإقتصادي للشركة.
- ب- يؤثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ايجابياً على الأداء الإقتصادي للشركة.

2-دراسة (Eccles et al., (2014)

بعنوان :

"The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance"

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من تأثير استدامة الشركات علي العمليات والأداء التنظيمي.

وقد أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من 180 شركة أمريكية من خلال أسلوب تحليل المحتوي للتقارير المالية لهذه الشركات وذلك خلال الفترة من 1993م إلي 2009م .
كما توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- الشركات التي تبنت سياسات الإستدامة اختياريًا (طواعيةً) في عام 1993 م – والتي توصف بأنها شركات استدامة عالية – أظهرت في عام 2009 عمليات تنظيمية متميزة مقارنة بعينة مطابقة من الشركات التي لم تتبني هذه السياسات – والتي توصف بأنها شركات منخفضة الإستدامة.

ب- تعتبر مجالس إدارة الشركات ذات الإستدامة العالية وحوافز التعويض التنفيذية من أهم العوامل المؤثرة علي أداء الإستدامة.

ج- أثر مستوي إفصاح الشركات ذات الإستدامة العالية عن المعلومات غير المالية والتي أقامت عمليات تنظيمية أكثر توجهاً علي المدى الطويل لمشاركة أصحاب المصالح يكون مرتفعاً مقارنة بعينة مطابقة من الشركات منخفضة الإستدامة.

د- تتفوق شركات ذات الاستدامة الأعلى بشكل كبير علي نظيراتها في المدى الطويل سواء من حيث كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية أو أداء الشركات بصفة عامة.

3-دراسة فواد (2014)

بعنوان :

"الأثار الإيجابية للإفصاح المحاسبي عن تقرير الإستدامة وانعكاساتها علي الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال – دراسة تطبيقية "

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد الأثار الإيجابية للإفصاح المحاسبي عن تقرير الإستدامة بغرض خلق ميزة تنافسية للشركات.

كما أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات المسجلة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات (وعددها 22 شركة من مجتمع مكون من 30 شركة) من خلال تحليل محتوي التقارير المالية لهذه الشركات وذلك لعامي "2012م و 2013م".
وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- تبني الشركات تطبيق الإستدامة يحقق العديد من الأثار الإيجابية المتمثلة في تحسين أداء الشركات، وإدارة مخاطر الأعمال، وخلق قيمة مضافة للمنشأة، وهذه الأثار تنعكس علي تحقيق الشركات الميزة التنافسية.

ب- وجود علاقة إيجابية بين مستوي الإفصاح عن تقرير الإستدامة والأداء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي للشركات.

ج- ظهور تحسن في مؤشرات الأداء ربحية ومدى ربحية الشركات ، خلق قيمة مضافة للشركات، نسب ربحية السهم في عام 2013 م عنه في عام 2012 م .

د- وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوي الإفصاح عن تقرير الإستدامة و الميزة التنافسية للشركات.

4- دراسة عثمان (2016)

بعنوان:

"دراسة إختبارية للعلاقة بين تقارير أداء الإستدامة والأداء المالي والإقتصادي للشركات المساهمة المصرية من منظور تأثير تنوع سمات وخصائص أعضاء مجلس الإدارة و هيكل الملكية"

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد وبناء إطار للعلاقة بين الأداء المالي والإقتصادي وأداء الإستدامة للشركات المساهمة المصرية وفقاً لأهم المتغيرات التي تؤثر في تلك العلاقة في ضوء ماتناولته الدراسات النظرية والتطبيقية في هذا المجال وهي تنوع سمات وخصائص أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع هيكل الملكية (الملكية المؤسسية) مع أخذ مجموعة من المتغيرات الحاكمة لتلك العلاقة في الإعتبار.

كما أجريت هذه الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات (S&P\EGX ESG) وذلك لمدة سنة واحدة (2015). وقد توصلت هذه الدراسة إلي : وجود علاقات معنوية تبادلية طردية بين تقارير أداء الإستدامة والأداء المالي والإجتماعي للشركات، وذلك بالإضافة لبعض المتغيرات الرقابية الخاصة بتلك العلاقة ، والذي يشير إلي تأثير الأداء المالي والإجتماعي للشركات بإعداد ونشر تقارير عن أداء الإستدامة.

5- دراسة Santis et al., (2016)

بعنوان:

"Do sustainable companies have a better financial performance? A study on Brazilian public companies"

هدفت هذه الدراسة إلي تحليل الأداء المالي والاقتصادي للشركات المدرجة في مؤشر استدامة الشركات مقارنة بأداء الشركات المدرجة في مؤشر بورصة ساو باولو . كما أجريت هذه الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات المدرجة في مؤشر ساوبولو (البرازيل) من خلال تحليل التقارير المالية لهذه الشركات وذلك خلال الفترة من 2008 إلي 2012م

توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- لا توجد فروق في الأداء المالي بين الشركات المستدامة والشركات ذات الشكل الإداري التقليدي.
ب- نسب الربحية منخفضة بعد عام 2010 ، وهي حقيقة قد تكون مرتبطة بالأزمة المالية العالمية، والتي وقع ذروتها في أكتوبر 2008 مع انهيار بنك ليمان براونز.

6- دراسة Rezaee & Tuo (2017)

بعنوان:

"Voluntary disclosure of Non-financial information and its association with sustainability performance"

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من دوافع الإدارة للإفصاح الإختياري عن المعلومات غير المالية وما إذا كان الإفصاح مرتبط بأداء الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الخاصة بالشركات، وأثر ذلك علي أداء الشركات.

كما أجريت هذه الدراسة علي عينة مكونة من عدد 580 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالإفصاح اختياريًا عن معلومات غير مالية عن المنتجات، المنافسة، والصناعة، والعلاء والتكنولوجيا وذلك يدويًا من خلال تقاريرهم السنوية عن عام 2010. وقد تم قياس أداء الإستدامة من خلال مؤشر (KLD) The Kinder , Lydenberg and Domini وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- يعد المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وحوافز الإدارة من أهم العوامل المؤثرة في تقييم الإفصاحات غير المالية السابقة واللاحقة والذي يؤثر بالتبعية علي تقييم أداء الشركات .

ب- جودة الأرباح من أكثر العوامل وضوحًا في التأثير علي الإفصاحات غير المالية اللاحقة Forward Non-financial disclosures بينما تكلفة الملكية من أكثر العوامل وضوحًا في التأثير علي الإفصاحات غير المالية التاريخية (السابقة) Historical non-financial disclosures.

ج- وجود علاقة ايجابية ثنائية الإتجاه بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية وأداء استدامة الشركات ، حيث ترتبط الإفصاحات غير المالية اللاحقة بسنة واحدة مستقبلية في أداء الإستدامة ، في حين يرتبط أداء الإستدامة في السنة الحالية بزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية التاريخية في الإبداعات السنوية في نهاية السنة.

7- دراسة غريب (2017)

بعنوان:

" المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة مع دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد مسئولية كل من المعدين والمراجعين عن مسئولية الشركات في ضوء المؤشر المصري وأثر ذلك علي الأداء المالي لتلك الشركات المدرجة في البورصة المصرية. كما أجريت هذه الدراسة علي عينة من الشركات المصرية الداخلة في مؤشر مسئولية الشركات وعددها 19 شركة ومقارنتها بعينة أخرى في نفس القطاع من الشركات خارج المؤشر وعددها 19 شركة وذلك خلال الفترة من "2008-2010".

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- حظيت برامج التنمية المستدامة بجانب كبير من الإهتمام سواء من الناحية الإقتصادية أو البيئية أو الإجتماعية ، والتي تقوم بإدماج الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها.

ب- تتضح أهمية المؤشر المصري لمسئولية الشركات في أنه يمكن استخدامه في قياس حجم المعلومات التي تنتجها الشركات من خلال الإفصاح الإختياري عن ممارستها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الإجتماعية.

ج- من أهم مزايا الإفصاح المحاسبي عن تقرير التنمية المستدامة هو خلق قيمة مضافة للشركة وتدعيم سمعتها ويعمل علي جذب المستثمرين إلي الشركة.

د- وجود تأثير معنوي للمؤشرات الفرعية الثلاث (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الإجتماعية، المسئولية البيئية) علي جودة التقارير المالية.

8- دراسة (Xiao et al., 2018)

"When does Corporate Sustainability Performance pay off? The Impact of Country-Level Sustainability Performance "

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من العلاقة بين تقارير الاستدامة وأداء الشركات . كما أجريت هذه الدراسة علي عينة من الشركات الصناعية الموجودة في عدد 22 دولة. وقد تم الإعتماد علي أربعة عناصر من International Manufacturing Strategy Survey (IMSS VI) وذلك لقياس أداء الإستدامة، وتتكون هذه العناصر الأربعة من اثنين من المؤشرات الاجتماعية، وهما تحفيز ورضا العاملين، ظروف (حالة) الصحة والسلامة، واثنين من المؤشرات البيئية وهما: استهلاك المواد/الطاقة/ الماء و الإنبعاثات والنفايات السائلة والمخلفات. كما تم قياس الأداء الإقتصادي باستخدام معدل العائد علي المبيعات (ROS).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- يتأثر الأثر المالي للأداء الإقتصادي سلبًا بأداء الاستدامة على مستوى كل دولة.

ب- سوف تنخفض الحوافز المالية الجوهرية للشركة لتحسين أدائها الاجتماعي والبيئي تدريجياً مع مرور الوقت حيث يتضاءل الأثر المالي لأداء الإستدامة. لذلك ، قد يحتاج صانعو السياسات إلى تقديم حوافز مالية خارجية للشركات وتعزيز الحوافز غير المالية الأخرى في الأجل الطويل مثل الشرعية المؤسسية والسمعة، كمحاولة لتحفيز الشركات على تقديم مساهمات دائمة في نطاق سلامة البيئة والعدالة الاجتماعية.

9-دراسة (2018) Orazalin & Mahmood

بعنوان :

“Economic, environmental, and social performance indicators of sustainability reporting: Evidence from the Russian oil and gas industry ”

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار مدي وطبيعة ممارسات إعداد تقارير الإستدامة لدي أكبر شركات النفط والغاز العامة في روسيا. بالإضافة إلي التحقق من آثار العوامل المحتملة على جودة معلومات الاستدامة في الاقتصاد الناشئ.

كما أجريت هذه الدراسة من خلال الإعتماد علي بيانات عن أداء الاستدامة تم جمعها يدويًا من تقارير الاستدامة والتقارير السنوية والبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية التي تم مراجعتها والمتاحة علي مواقع الشركة في روسيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- أن تقارير الاستدامة المستقلة standalone ، عمر الشركة، نوع المراجع تعتبر من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في الإفصاح عن معلومات الاستدامة في روسيا.

ب- أن الشركات التي لديها حصة من الملكية الأجنبية تفصح عن معلومات استدامة أكثر شفافية من الشركات التي يملكها فقط مستثمرون محليون.

ج- توفر الشركات التي تعد تقارير الاستدامة باللغة الروسية فقط معلومات استدامة أكثر قيمة من تلك الشركات التي تنشر تقارير باللغتين الإنجليزية والروسية.

د- تعد نتائج هذه الدراسة هامة للهيئات التنظيمية وصانعي السياسات والمستثمرين العالميين والمديرين كمحاولة لمساعدتهم في دعم معايير التطبيق للإطار العالمي لإعداد التقارير، وصياغة سياسات الإفصاح للشركات المدرجة، وتطوير ممارسات الاستدامة في سياق الأسواق الناشئة.

10- دراسة (Kaur & Lodhia (2018

بعنوان :

“ Stakeholder engagement in sustainability accounting and reporting”

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل المؤثرة علي المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة المعتمدة علي المبادرة العالمية للتقارير (GRI.4) وقاعدة بيانات رويترز Reuters وذلك للتحقق من (وجود التقرير، عدد التقارير، مستوى تطبيق التقرير، أداء الشركة). كما أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات التي تعمل في مجال صناعة الطيران الأمريكية من خلال تحليل محتوي تقارير الإستدامة المعتمدة علي المبادرة العالمية للتقارير (GRI.4) وقاعدة بيانات رويترز Reuters.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- يرتبط كل من حجم الشركة والرافعة المالية ارتباطاً ايجابياً بمحتوي تقارير الإستدامة. علي عكس التوقعات، ارتبطت الملكية سلبيًا. بالإضافة إلي ذلك، فإن التدفق النقدي الحر للسهم الواحد والنمو والربحية ليس لهم أي تأثير علي محتوي تقارير الإستدامة.
ب- يرتبط النمو سلبيًا بمستوي تطبيق التقرير (بشكل جزئي).
ج- لا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات، وهذا يؤكد أن الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة في صناعة الطيران لا يلعب دوراً مهماً في تحسين أداء الشركات.

11- دراسة (Sh. Bodhanwala & R. Bodhanwala (2018

بعنوان:

“Does corporate sustainability impact firm profitability? Evidence from India ”

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق فيما إذا كان محتوي تقارير الإستدامة يؤثر علي أداء الشركات، بالإضافة إلي دراسة ما إذا كانت الشركات التي تحتل مرتبة عالية في معايير الإستدامة تؤدي بشكل أفضل مقارنة بالشركات ذات التصنيف المنخفض. كما أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من 58 شركة هندية مدرجة ضمن قاعدة بيانات رويترز وذلك خلال الفترة الزمنية من 2010م إلي 2015م (لمدة 5 سنوات).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- وجود علاقة ايجابية هامة بين محتوي تقارير الإستدامة ومقاييس أداء الشركات (العائد علي رأس المال المستثمر -العائد علي حقوق الملكية- العائد علي الأصول - الأرباح).
ب- أن الشركات التي تمارس استراتيجيات التنمية المستدامة بشكل ملحوظ تفصح عن ربحية أعلى ومستوي استعداد منخفض للغاية عند اعداد تقارير استدامة لهذه الشركات .

12- دراسة (Dissanayake et al., 2019)

بعنوان:

“Factors influencing sustainability reporting by Srilankan companies”
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الخصائص الرئيسية للشركات التي تؤثر علي المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة سريلانكا . كما أجريت دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل محتوي الإفصاح عن مكونات تقرير الإستدامة لـ 84 شركة مدرجة في بورصة سريلانكا خلال الفترة من 2012 حتى 2015. وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:
أ- يعد حجم الشركة واستخدام ارشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI من أهم خصائص الشركات التي تؤثر علي المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة من قبل الشركات المدرجة في بورصة سريلانكا.
ب- خلافاً للتوقعات، لم تُظهر خصائص الملكية ونوع الصناعة تأثيرات قوية علي المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة خلال فترة الدراسة مقارنة بما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها في هذه الدراسة.
13- دراسة (Kilic et al., 2019)

بعنوان:

“What impacts sustainability reporting in the global aviation industry? An institutional perspective”

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار صحة العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة و أداء استدامة الشركات خلال الفترة من 2011 – 2016 في صناعة الطيران العالمية. كما اعتمدت هذه الدراسة علي البيانات الخاصة بثلاثة مقاييس لأداء الاستدامة والتي تم الحصول عليها من ثلاثة مصادر مختلفة: مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشر التقدم الاجتماعي ومؤشر الأداء البيئي، كما تم الحصول علي بيانات محتوي تقارير الاستدامة من قاعدة بيانات الإفصاح عن المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، كما تم الحصول علي المتغيرات الرقابية مثل الناتج المحلي الإجمالي، وحجم صناعة الطيران، والانفتاح التجاري من مؤشرات التنمية العالمية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:
أ- أن شركات الطيران التي توجد في دول ذات بنية حوكمة قوية وتطور اجتماعي وبيئي عالي ، من المرجح أن تعد تقارير الاستدامة بالاعتماد علي إطار 4. GRI.
ب- لا تؤثر المؤشرات الثلاثة بشكل متساوي على ممارسات الإفصاح عن محتوي تقارير الاستدامة، بحيث تكون المؤشرات الاجتماعية والبيئية أكثر أهمية من جودة الحوكمة.
ج - من بين المتغيرات الرقابية ، يعد حجم اقتصاد البلد والصناعة أيضاً بمثابة محددات هامة عن مستوى الإفصاح عن محتوي تقارير الاستدامة.

14- دراسة (Alali et al., 2019)

بعنوان:

“Sustainability Reporting in Us Government and Not-for-profit Organizations: A Descriptive Study”

هدفت هذه الدراسة إلي فحص محتوى تقارير الإستدامة في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح (GNFPs) Government and Non- For- Profit Organizations. كما اعتمدت هذه الدراسة علي بيانات المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لتحديد اتجاهات ودوافع إعداد تقارير الإستدامة في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح في الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة وصفية) خلال الفترة من 2011م إلي 2016م (لمدة 5 سنوات). وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها: أ يوجد تحسن ملحوظ في تقارير استدامة منظمات (GNFPs) خلال فترة التحليل وخاصة في المنظمات كبيرة الحجم. ب-تزايد عدد منظمات (GNFPs) الذي تم إعداد تقارير الإستدامة لها خلال فترة التحليل وأن عدد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تم التقرير عنها تزايد أيضاً علي الرغم من أنه مجزأ عبر منظمات (GNFPs) المختلفة. ج- يدمج عدد قليل من منظمات (GNFPs) تقرير الإستدامة مع تقاريرهم المالية كما يتم الحصول علي ضمان أو توكيد خارجي (تصديق من المراجع الخارجي). د- تقوم منظمات (GNFPs) بإعداد تقارير الاستدامة بدافع تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق أهدافهم. هـ - توجد فرص عديدة لإعداد التقارير المستقبلية لمنظمات GNFPs لتحسين المعلوماتية وموثوقية تقارير الإستدامة مع الأهداف النهائية لتحسين الشفافية والمساءلة.

15- دراسة (Papoutsi & S.Sodhi (2020)

بعنوان:

“Does disclosure in sustainability reports indicate actual sustainability performance?”

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من العلاقة بين الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات. كما أجريت دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل المحتوي، وقد تم قياس أثر الإفصاح، عن طريق الحصول على المؤشرات من مصادر متنوعة ثم تم تسجيلها على مقياس 0-3 لـ 331 شركة، كما تم قياس أداء الشركات من حيث إدراجها (أو عدم إدراجها) ضمن مؤشر داون جونز (DJSI) وقاعدة بلومبرج. وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات.

16- دراسة (Correa-Garcia et al., 2020)

بعنوان:

“Corporate Governance and its implications for sustainability reporting quality in Latin American business groups”

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل المؤثرة علي جودة الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأثرها علي أداء الشركات. كما أجريت هذه الدراسة علي عينة من الشركات في أمريكا اللاتينية (وبالتحديد في 4 دول هي تشيلي، كولومبيا، المكسيك، بيرو) خلال الفترة من عام 2011م وحتى عام 2015م. وقد تم الحصول

- على البيانات من قاعدة بيانات الإفصاح عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما تم قياس أداء الشركات من حيث إدراجها (أو عدم إدراجها) ضمن مؤشر داون جونز (DJSI). وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:
- أ- يؤثر تركيز الملكية سلبًا على جودة الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة.
- ب- تساعد المتغيرات مثل (الملكية الأجنبية، عمر الشركة، حجم المجلس) الشركات في تحسين جودة الإفصاح الإختياري عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة.

17- دراسة (Hassan et al., 2020)

بعنوان:

“The Future of Businesses Reporting: Learning from Financial and Covid-19 Crises”

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التغييرات التي يجب أن تتبناها الشركات في تقاريرها باعتبارها انعكاسًا للأزمة الحالية الخاصة بانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) بالإضافة إلى اقتراح أساليب لتحسين جودة إعداد التقارير والإفصاح غير المالي وجعل التقارير أكثر شمولاً لأصحاب المصالح. كما أجريت هذه الدراسة بالإعتماد على نظرية Actor Network Theory والتي تستخدم في تعزيز الفهم الأفضل لأصحاب المصالح حول اهتمام الشركة بالإفصاح عن الأنشطة المالية وغير المالية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أ- أهمية تنفيذ أو تبني مفهوم الاقتصاد الدائري Circular Economy.
- ب- ضرورة الإفصاح عن التنوع البيولوجي بطريقة أكثر تنظيمًا وإلزامية ضمن تقارير الإستدامة للشركات.

18- دراسة (Al Sayegh et al., 2020)

بعنوان:

“Corporate Economic, Environmental, and Social Sustainability Performance Transformation through ESG Disclosure”

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار تأثير الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة (الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة) على أداء استدامة الشركات. كما أجريت دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل محتوى الإفصاح عن مكونات تقرير الإستدامة لبعض الشركات الآسيوية (البالغ عددها 1244 شركة) خلال الفترة من 2005م إلى 2017 م. وقد تم تجميع المعلومات من قاعدة بيانات توماس رويترز.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أ- وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن معلومات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) و أداء استدامة الشركات وأن الإفصاح عن تنفيذ الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية ضمن نظام فعال لحوكمة الشركات لجميع أصحاب المصلحة يخلق ميزة تنافسية و يعزز أداء الاستدامة للشركات.
- ب- يرتبط كلاً من الأداء البيئي و الاجتماعي بشكل إيجابي و كبير بالأداء الاقتصادي المستدام، مما يشير إلى أن القيمة الاقتصادية للشركة وخلق قيمة للمجتمع مترابطان، وذلك تماشيًا مع نظرية أصحاب المصلحة ونظرية القيمة المشتركة.

19- دراسة (Barreiro-Gen et al., 2020)

بعنوان:

"Changes in Sustainability Priorities in Organizations due to the COVID-19 Outbreak: Averting Environmental Rebound Effects on Society"

هدفت هذه الدراسة إلي فحص و تحليل كيفية تغير أولويات استدامة الشركات أثناء تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19).

كما أجريت هذه الدراسة من خلال إجراء مسح لعدد 12000 شركة في 8 دول مختلفة (فنلندا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- أنه في هذا الوقت الصعب- لتفشي جائحة كوفيد 19 - فإن الأولوية الرئيسية للشركات هي رعاية موظفيها (القضايا الاجتماعية) ثم البقاء على قيد الحياة (البعد الاقتصادي) ؛ ومع ذلك، فقد عانت القضايا البيئية - من تأثير سلبي من حيث تحديد الأولويات ، بغض النظر عن نوع الشركة ، أو الدولة التي توجد فيه، أو الحجم، أو الوقت الذي كانوا يعملون فيه - مع قضايا الاستدامة. هذا على عكس المعتاد، أي قبل تفشي Covid-19 حيث تركزت هذه الأولويات على البعد الاقتصادي.

ب- أن الشركات والمجتمعات تواجه معضلة (قضية) بيئية، على سبيل المثال، تحسنت جودة الهواء وانخفض التلوث في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، لكن الشركات بدأت في إهمال مثل هذه القضايا البيئية.

20- دراسة إبراهيم & زايد (2020)

بعنوان :

" الإنعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا Covid19 رؤية تحليلية من منظور محاسبي"

هدفت هذه الدراسة إلي تحليل الآثار والإنعكاسات لأزمة فيروس كورونا ، وذلك من خلال الآتي :

أ- تحديد طبيعة ونشأة فيروس كورونا بالشكل الذي يساهم في تكوين رؤية عامة حول طبيعة تلك الأزمة.

ب- تحديد أهم الإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك الأزمة.

ج- الكشف عن الآثار والإنعكاسات المحاسبية لأزمة فيروس كورونا علي المستوي القومي.

د- التعرف علي الآثار والإنعكاسات المحاسبية لأزمة فيروس كورونا علي القياس والإفصاح المحاسبي. كما اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف طبيعة أزمة فيروس كورونا في الواقع الحالي مع تقديم رؤية تحليلية للإنعكاسات والآثار المحاسبية لتلك الأزمة من منظور محاسبي وقد تمت هذه الدراسة في الفترة من منتصف مارس إلي أواخر ابريل 2020.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج ، من أهمها وجود تأثير سلبي لأزمة

فيروس كورونا علي كل من:

أ- بنود الموازنة العامة للدولة.

ب- القيمة العادلة المستخدمة في القياس في هذه الفترة.

ج- تهديد افتراض الإستمرارية.

د- الأحداث اللاحقة للميزانية .

هـ - الأثر السلبي علي بنود قائمة الدخل والتدفقات النقدية.
و- الأثر السلبي علي وظيفة الإفصاح المحاسبي ، حيث أن هذه الأزمة تتطلب مزيد من الإفصاح لدي الشركات .
س- ضرورة وضع معيار محاسبي ينظم عملية القياس والإفصاح المحاسبي في ظل الكوارث والأزمات.
ص- ضرورة تدشين مؤشر للإفصاح عن الكوارث والأزمات وأثرها علي أداء الشركات، ويتم تفعيل ذلك المؤشر في وقت الكوارث والأزمات.

21- دراسة يونس (2021)

بعنوان:

” أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي ”
هدفت هذه الدراسة إلي توضيح أهمية تقارير الإستدامة واختبار أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات في سوق المال السعودي .
كما أجريت دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (60) شركة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي خلال السلسلة الزمنية (2015م -2019م).
وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج ، من أهمها :
أ- أهمية الإفصاح عن تقارير الإستدامة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات.
ب- عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات.

22- دراسة (E. Saygili et al., (2021)

بعنوان:

“ ESG practices and corporate financial performance : Evidence from Borsa Istanbul ”

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار أثر الإفصاح عن ممارسات الإستدامة ESG (البيئية – الاجتماعية- الحوكمة) علي مؤشرات الأداء المالي للشركات المقيدة في البورصة التركية.
كما أجريت هذه الدراسة علي عينة من الشركات المدرجة في مؤشر حوكمة الشركات في بورصة اسطنبول (XKVRVY) خلال الفترة من عام 2007 م وحتى عام 2017 م باستخدام مبادئ حوكمة الشركات الخاصة بمجلس أسواق رأس المال والمؤشرات البيئية للمبادرة العالمي لإعداد التقارير، وقد تم قياس الأداء باستخدام مقياس محاسبي (العائد علي الأصول ROA) ومقياس سوقي (مقياس توبن Tobin's Q).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:
أ- يوجد تأثير سلبي للإفصاحات البيئية علي الأداء المالي للشركات.

ب- تساهم مشاركة أصحاب المصالح في الإدارة في رفع الكفاءة التشغيلية للبعد الاجتماعي للحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ج - الأحكام المتعلقة بحقوق المساهمين ومجلس الإدارة لها تأثير إيجابي علي الأداء المالي للشركات في بعد الحوكمة.

23- دراسة (S.Bose et al ., (2022)

بعنوان:

“Covid-19 impact , sustainability performance and firm value :International evidence ”

هدفت هذه الدراسة إلي فحص واختبار العلاقة بين تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) والتغيرات في قيمة الشركة والدور الوسيط لأداء استدامة الشركات في هذه العلاقة, أيضاً الدور الوسيط للثقافة البيئية الموجهة نحو القيمة والموجهة نحو أصحاب المصلحة علي مستوي الدول في هذه العلاقة. وقد أجريت دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من 4278 شركة علي مستوي 47 دولة خلال الفترة من 2019-2020.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- شهدت الشركات انخفاضاً كبيراً في قيمة الشركة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19).

ب- يكون التأثير السلبي لجائحة كورونا (كوفيد-19) أقل وضوحاً بالنسبة للشركات ذات أداء الإستدامة الأعلى والشركات ذات الثقافة المنخفضة الموجهة نحو القيمة البيئية والشركات ذات الثقافة الموجهة نحو أصحاب المصلحة.

24-دراسة (Bualay (2022)

بعنوان :

“Toward sustainability reporting in the MENA region: The effects on sector’s performance “

هدفت الدراسة إلي التحقق من العلاقة بين مستوي الإفصاح عن تقارير الإستدامة وأداء القطاع (التشغيلي والمالي والسوقي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA.

كما أجريت الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المحتوي لعينة مكونة من سبعة قطاعات مختلفة في 11 دولة لمدة 10 سنوات خلال الفترة من عام 2008 م وحتى عام 2017 م. وقد تم الإعتماد علي بيانات ESG (كمتغير مستقل) من قاعدة بيانات بلومبرج . كما تم قياس أداء القطاع التشغيلي بمقياس معدل العائد علي الأصول (ROA) وقياس أداء القطاع المالي بمقياس معدل العائد علي حقوق الملكية (ROE) وقياس أداء القطاع السوقي بمقياس توين (Tobin’s Q).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها: توجد اختلافات في تأثير تقارير الإستدامة (بعضها ايجابي والبعض سلبي والبعض الآخر لا يوجد تأثير) علي الأداء التشغيلي

للشركة (ROA) والأداء المالي (ROE) والأداء السوقي (Tobin's Q) بين القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

25-دراسة (Zhang & M.Lucay (2022)

بعنوان :

“Sustainable behaviors and firm performance: The role of financial constraints’ alleviation “

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن معلومات الاستدامة ESG علي أداء الشركات ، والتحقق فيما إذا كان أداء الشركات يخضع للإشراف من خلال الآليات المالية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية .

كما أجريت دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل المحتوي علي عينة من الشركات العالمية في 47 دولة خلال الفترة من عام 2016م وحتى عام 2020م. وقد تم قياس الإفصاح عن معلومات الاستدامة (كمتغير مستقل) بالإعتماد علي قاعدة بيانات WARDS و Thomson Reuters ، كما تم قياس أداء الشركات (كمتغير تابع) باستخدام مقياسين وهما مقياس العائد علي الأصول (ROA) ومقياس العائد علي المبيعات (ROA).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- يؤثر الإفصاح عن معلومات الاستدامة إيجابياً علي أداء الشركات حيث يؤدي الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلي تحسين أداء الشركات من خلال تخفيف القيود المالية علي هذه الشركات.

ب- الإفصاح عن معلومات الاستدامة يحسن التمويل الخارجي بما في ذلك الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

ج- أداء الاستدامة ESG القوي يساعد الشركات علي كسب المزيد من الإئتمان التجاري مما يسمح لها بتحسين أدائها وبيئتها المالية.

26-دراسة (Erin et al., (2022)

بعنوان:

“Sustainable Development Goals (SDG) reporting: An analysis of disclosure”

هدفت هذه الدراسة إلي فحص تقارير الاستدامة لأعلي (50) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا واختبار أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة علي أداء هذه الشركات.

وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من (50) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة من عام 2016 م وحتى عام 2018 م . وذلك باستخدام كلاً من أسلوب تحليل المحتوي وطريقة المسح معاً حيث يتم استخدام تحليل المحتوي أولاً بالإعتماد علي كلاً من (اطار عمل برايس ووتر هاوس كوبرز

(PWC Framework) واطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير المالية (GRI) واطار عمل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)) وذلك لقياس مدى التزام الشركات فيما يتعلق بالإفصاح عن تقارير الإستدامة للشركات. ثم بعد ذلك تم توزيع الإستبيانات علي المديرين الماليين لأعلي (50) شركة مدرجة وموظفي شركات المراجعة الأربعة الكبار من إدارة الحوكمة والإستدامة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- بالنسبة لنتائج تحليل المحتوي: فقد توصلت إلي ضعف مستوى الإفصاح عن تقارير الإستدامة للشركات النيجيرية.

ب- بالنسبة لنتائج المسح: فقد توصلت إلي أن الإفتقار إلي الإطار التنظيمي والإفصاح الإختياري من العوامل الرئيسية التي تساهم في انخفاض مستوى اعداد تقارير الإستدامة من قبل الشركات النيجيرية.

27- دراسة (Ebaid (2023

بغنوان:

" Nexus between sustainability reporting and corporate financial performance: evidence from an emerging market "

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار العلاقة بين تقارير الإستدامة وأداء الشركات المدرجة في البورصة السعودية كأحد الأسواق الناشئة.

وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من (67) شركة مدرجة في البورصة السعودية خلال الفترة من 2016م وحتي عام 2019 م ، وقد تم قياس أداء الشركات باستخدام أربعة مقاييس محاسبية : العائد علي الأصول ، العائد علي حقوق الملكية ، العائد علي رأس المال المستخدم ، عائد السهم ، كما تم تقدير العلاقة بين الأداء المالي للشركات وتقارير الإستدامة باستخدام مؤشر الإستدامة الذي يتضمن ثلاثة أبعاد (البيئة ، الصحة والسلامة ، المسؤولية الإجتماعية).

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

أ- وجود علاقة إيجابية بين تقارير الإستدامة والأداء المالي للشركات سواء بالنسبة للمؤشر المركب أو المؤشرات الفرعية الثلاثة.

ب- علي الرغم من إيجابية العلاقة بين تقارير الإستدامة والأداء المالي للشركات إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية.

28- دراسة (Khanchel (2023

بغنوان:

" Sustainability and firm performance: the role of environmental, social and governance disclosure and green innovation "

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد ما إذا كان الأداء المالي قد تأثر في الشركات التي تتبنى بشكل منفصل أو مشترك أداتين من أدوات الإستدامة (الإبتكار الأخضر green innovation ، التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG).

وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من 211 شركة مدرجة بمؤشر ستاندر د اند بورز 500 S&P500 خلال الفترة من عام 2011م وحتى عام 2019 م. وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أ- التأثير الإيجابي لأدوات الإستدامة (الإبتكار الأخضر green innovation ، التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG) علي الأداء المالي للشركات .
- ب- أدوات الإستدامة لها تأثير مالي قوي ، حيث أن رغبة الشركات في تبني سلوك مؤيد للبيئة من خلال أداتين من أدوات الإستدامة (الإبتكار الأخضر green innovation ، التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG) يجعلها تكتسب تصورات إيجابية للنتائج المالية المرتبطة بهذا السلوك ، إلا أنه يتعين علي المديرين في هذه الحالة تبني الإبتكار الأخضر كاستثمار وليس كنفقات نظراً لإرتفاع تكلفة الإبتكار الأخضر في الشركات عالية الأداء.

2/1 تحليل الدراسات السابقة :

- 1- تناولت هذه المجموعة من الدراسات مفهوم الإستدامة والمحاسبة عنها ومداخل إعداد تقارير الإستدامة ومعوقات إعدادها ومحددات الإفصاح عنها فضلاً عن الإفصاح عن تقارير الإستدامة والآثار الإيجابية وبدائل الإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة.
- 2- تعدد المقاييس المستخدمة لقياس المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة، حيث استخدمت بعض الدراسات:

أ- مقاييس من مصادر ثانوية لإعداد مؤشرات مختلفة للإستدامة ((علي سبيل المثال:

(Rezaee&Tuo, 2017) , (Papoutsi&S.Sodhi,2020), (Buallay,2022).

(Xiao et al. ,2018)

ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي :

- The Kinder Lydenberg and Domini (KLD)
- International Manufacturing Strategy Survey (IMSS)
- Dow Jones Sustainability Index (DJSI)
- Bloomberg Data Base

حيث تستند هذه المقاييس إلي معايير ومؤشرات الإستدامة تم جمعها إما من خلال المسح أو المقابلات أو تحليل المحتوي لإفصاحات الشركات، إلا أن هذه المؤشرات لها الكثير من السلبيات نظراً للإعتماد علي المصادر الثانوية لجمع البيانات وافتقارها للشفافية والموضوعية ، كما أن وكالات التصنيف يمكن أن تفسر أداء الإستدامة بشكل مختلف.

ب- كما استخدمت دراسات أخرى علي سبيل المثال دراسة كلاً من (Kusuma,A,P&Koesrindartot,D,P.,2014)، (فؤاد،2014)، (Bäckström &Alsayegh

etal.,2020) (Zhang&M.Lucay,2022)

طريقة أخرى لجمع بيانات عن محتوى تقارير الاستدامة، وذلك من خلال بناء مؤشرات ومقاييس جديدة لقياس محتوى تقارير الاستدامة، وذلك إما من خلال مسح أو تحليل محتوى Content Analysis لتقارير الشركات بشكل مباشر. أو من خلال الإعتماد علي أسلوب تحليل المحتوى والمسح معًا كما في دراسة (Erin et al., 2022) وإعداد مؤشر مركب ينطوي علي اختيار وتصنيف المؤشرات المناسبة للوقوف علي أداء الإستدامة للشركات وكيفية دمج أنشطة المسؤولية البيئية والاجتماعية في عملياتها بالفعل.

3- ركزت معظم الدراسات ((علي سبيل المثال: دراسة (N.Burhan & Rahmanti, 2012) ، (قنديل، 2016)، (Alali et al., 2019) ، (Correa-Garcia et al., 2020) ، (Kilic et al., 2019) ، (Kaur & Lodhia, 2018)) علي تقارير الشركات المعدة وفق إطار المبادرة العالمية للتقارير GRI الخاص بإعداد تقارير إستدامة باعتبارها أداة أساسية للتقرير عن مدي مساهمة الشركة في تحسين أو تدهور الظروف الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية كما توفر مبادئ كضمان لاتساق المعلومات الواردة بتقرير الإستدامة وكذلك ضمان لمصدقائها.

4- ضعف مستوي الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وفقاً للمؤشرات المكونة لإطار GRI وذلك بالنسبة للشركات المكونة لمؤشر الإستدامة المصري، بالإضافة إلي ضآلة إفصاح هذه الشركات عن متطلبات مركز المديرين المصري والبورصة المصرية باعتبارها شركات مدرجة بالمؤشر المصري للإستدامة وهذا ما تؤكد بعض الدراسات ((علي سبيل المثال: دراسة (الأرضي، 2011) ، (الصاوي، 2011)، (بدر، 2013)، (ابراهيم، 2016)، (قنديل، 2016).

5- وجود العديد من المتغيرات الرقابية الحاكمة للعلاقة بين المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات والتي قد تؤثر في شكل وإتجاه تلك العلاقة، ومن أهم هذه المتغيرات حجم الشركة، عمر الشركة، الرفعة المالية، السيولة، توزيعات الأرباح، نوع المراجع ، الملكية الأجنبية، تركيز الملكية وغيرها من المتغيرات.

6- تضاربت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الإستدامة وأداء الشركات ، فقد توصلت غالبية الدراسات السابقة إلي وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي تحسين أداء الشركات ببعديه التشغيلي والإستراتيجي بينما توصلت دراسة (Xiao et al., 2018) إلي وجود علاقة سلبية، وهذا يشير إلي ضرورة إجراء مزيد من البحث للتوصل لطبيعة العلاقة بينهما. كما توصلت دراسة (Buallay, 2022) إلي وجود اختلافات في تأثير تقارير الإستدامة علي أداء الشركات بعضها ايجابي وبعضها سلبي والبعض الآخر لا يوجد تأثير.

7- تغيرت أولويات استدامة الشركات قبل وأثناء تفشي أزمة (وباء) كوفيد 19، حيث أشارت دراسة (Barreiro-Gen et al., 2020) أن الشركات قبل تفشي أزمة (وباء) كوفيد 19- (في الفترة قبل عام 2020) ركزت علي البعد الاقتصادي إلا أنه أثناء تفشي أزمة (وباء) كوفيد 19- (بداية من عام 2020) أصبح التركيز علي القضايا الاجتماعية ثم بعد ذلك البعد الاقتصادي.

8- أثرت أزمة فيروس كورونا (كوفيد19) سلبيًا علي عملية الإفصاح المحاسبي، وهو ما أكدته بعض الدراسات مثل ((ابراهيم & زايد، 2020) ، (S.Bose et al ., 2021)) حيث أشارت هذه

الدراسة إلي أن هذه الأزيمة تتطلب مزيد من الإفصاح في التقارير المالية وتأثيرها علي أداء وقيمة الشركات.

9- توصلت دراسة (ابراهيم & زايد ، 2020) إلي ضرورة تدشين مؤشر للإفصاح عن الكوارث والأزمات (وبصفة خاصة أزمة كورونا) وأثرها علي أداء الشركات، ويتم تفعيل ذلك المؤشر في وقت الكوارث والأزمات. لذا، سوف تحاول الباحثة اقتراح مجموعة من العناصر المكونة لهذا الإفصاح كمحاولة لبيان الأثر الغير مالي للإفصاح المحاسبي عن أزمة كورونا علي اعداد تقارير الإستدامة.

3/1 أهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

1- علي الرغم من التوجه الحالي للشركات المصرية لتبني مفهوم الإستدامة وسعيها للمحافظة علي استدامتها لما في ذلك من آثار ايجابية علي أداء الشركات بصفة عامة والأداء الإستراتيجي بصفة خاصة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات - في حدود علم الباحثون- التي تناولت تقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات.

2- عدم إفصاح بعض الشركات المقيدة في البورصة المصرية عن أية تقارير منفصلة سواء تقارير بيئية أو تقارير مسئولية اجتماعية أو تقارير استدامة، لذا تتميز هذه الدراسة بمحاولة الوقوف علي أهم محددات الإفصاح عن تقارير الإستدامة ومحاولة تطوير نموذج الإفصاح وأثره علي تحسين الأداء المستدام للشركات وهو ما لم تتناوله أي دراسة في البيئة المصرية.

3- قام الباحثون بإعداد مؤشر لقياس أداء الإستدامة أو تقارير الإستدامة لتحديد مسئولية الشركات الاجتماعية والبيئية والحوكومية تجاه أصحاب المصلحة وذلك بالإعتماد علي مجموعة من الدراسات السابقة مثل: (Xiao et al.,2018),(Taib , E.M., et al ., 2012), (Bäckström & Karlsson,2015)

بالإضافة إلي:

- الإصدار الرابع G4 من مبادرة التقارير العالمية GRI.

- التجربة الهندية.

- اصدار International Integrated Reporting Council (IIRC)

- المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

حيث يشمل المؤشر المجموعات التالية:

أ- المجال الإجتماعي والمجتمعي.

ب- مجال التنوع والموظفين.

ج - مجال البيئة والقوانين.

د- مجال الحوكمة والسلوك الأخلاقي.

4- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في البيئات الأجنبية حيث قامت الباحثة بصياغة إطار مقترح لقياس الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال العمل علي تطوير المؤشر المصري لمسئولية الشركات ومعالجة أوجه القصور بالمؤشر، بحيث يتضمن الفصل بين المسئولية الاجتماعية والبيئية من جهة وحوكمة الشركات من جهة أخرى.

5- إعداد تقرير متكامل ومتوازن يشمل الأداء الإقتصادي للمنشأة وآثارها الإجتماعية والبيئية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المالية وغير المالية لأزمة كورونا (والتي ظهرت مؤخرًا) علي عملية اعداد التقارير المالية بصفة عامة وعلي عملية اعداد تقارير الإستدامة بصفة خاصة.

القسم الثاني: المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة والإفصاح عنها من منظور محاسبي وأثر ذلك علي أداء الشركات.

1/2 المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة للشركات:

يعتبر تحديد المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة من الأولويات التي ينبغي الإهتمام بها لمقابلة احتياجات أصحاب المصالح المختلفين، من خلال توفير مؤشرات أداء غير مالية ملائمة، لمساعدتهم في تقييم مدي قدرة الشركة علي خلق القيمة التي تختلف جزئياً من مجموعة لأخري من أصحاب المصالح.

وأن تحديد المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة يجب أن يمكن أصحاب المصالح المختلفين من تقييم كفاءة إدارة الشركة في استغلال وتشغيل الموارد الإقتصادية المتاحة لخلق القيمة، فالدور الرئيسي لإدارة الشركة ليس العمل علي تحقيق الأرباح فقط، إنما ينبغي أن يكون الهدف هو خلق القيمة للمساهمين، فعندما تُركز إدارة الشركة نظم قياس الأداء الداخلي علي الأرباح قصيرة الأجل أو المحاسبة عن أرباح التشغيل، وليس علي القيمة المحققة للمساهمين فهذا يحقق نتائج سيئة، فقد يفشل المديرون في تحديد المشاكل الحقيقية في الوقت المناسب، كما أن هذا الأسلوب يشكل منظور قصير الأجل ولا يوفر مقاييس حقيقية لقياس الأداء في الأجل الطويل، لذا فالمديرون الأكفاء يتخذون خطوات لتأكيد دور المحاسبة في التركيز علي إيجاد مقاييس لخلق القيمة من منظور استراتيجي.

كما أكدت دراسة (Wharton,2000) أن أصحاب المصالح علي اختلاف رؤيتهم يريدون معلومات تغطي كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للشركة، فمؤشر الربحية وحده لم يعد يكفي للحكم علي الأداء، ولهذا فهم يحتاجون لمقاييس تتعلق بالإنتاجية وبالقيمة السوقية وبقدرة الشركة علي الإستمرار، والمخاطر المختلفة التي تواجهها الشركة، وكيفية التعامل معها، كما يحتاج أصحاب المصالح لمقاييس لتقييم الأداء المتوقع للشركة من منظور متكامل الأبعاد، يشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والحوكومية والأخلاقية وقضايا المخاطر، وإمكانية استخدام الأداء المتوقع في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وصافي الدخل المتوقع، ومدي استجابة الشركة لمتطلبات مسؤولياتها البيئية والإجتماعية.

ويمكن تحديد المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة في ضوء ما اتفقت عليه بعض

الدراسات السابقة علي النحو التالي:

(Arvidsson,2011,P.287;Roy,2012,P.7;Fifka&Drabble,2012,P.465;Boiral,2013,P.1039; Hahn&Michael,2013,P.11;GRI,2013;Ioannou &George,2015,p.22)

أ- استراتيجية الشركة (تقرير الرئيس التنفيذي ، وصف المنافع والمخاطر والفرص).
ب- سجل خصائص الشركة (رؤية ورسالة الشركة ، الإستراتيجية العامة للشركة ، العلامات التجارية ، المنتجات والخدمات الرئيسية ، قيم الشركة ، الأسواق التي تخدمها الشركة).
ج- مشاركة أصحاب المصالح (قائمة بأصحاب المصالح الرئيسيين، القضايا ذات الأولوية لأصحاب المصالح).

د- الحوكمة (هيكل حوكمة الشركة، متضمناً لجان مجلس الإدارة، عملية تفويض السلطة إلي كبار الموظفين التنفيذيين، ترشيح واختيار مجلس الإدارة ولجانه، دور مجلس الإدارة في تحديد الآثار والمخاطر والفرص الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، سياسات الأجور بالنسبة لمجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين).

هـ - مؤشرات الأداء الإقتصادي (بيانات مالية وفقاً لمعايير IFRS، القيم الإقتصادية المباشرة كالإيرادات وتكاليف التشغيل والأرباح المحتجزة والمدفوعات لأصحاب رؤوس الأموال، السياسات المحاسبية للشركة، معدلات الأجور، الحصة السوقية والمستقبلية للشركة، تقرير عن مستوي قدرة الشركة علي الإستثمار مستقبلاً وخطط الإستثمار).

و- مؤشرات الأداء البيئي (مدي الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نفقات تشغيل أنشطة الحفاظ علي البيئة، الشهادات البيئية الممنوحة للشركة، إجمالي الكميات المستخدمة من المياه والطاقة والمواد، إجمالي وزن النفايات، الشهادات البيئية الممنوحة للشركة، اكتشاف مصادر جديدة للطاقة).

ز- مؤشرات الأداء الإجتماعي (المزايا الممنوحة للعاملين، سياسة الأجور، صحة وسلامة الموظفين، وجود صندوق لمعاشات التقاعد والرعاية الصحية، معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف، الجهود المبذولة لدعم الأعمال الخيرية في المجتمع المحلي، سلامة وجودة المنتجات، توفير حل للمشكلات الإجتماعية)

مما سبق - اتضح للباحثة- أن توفير كل هذه المعلومات المالية وغير المالية يعطي فرصة لأصحاب المصالح في تقييم مدي قدرة الشركة علي خلق القيمة في الأجلين القصير والطويل.

2/2 الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة للشركات:
وفي هذا الجزء تناولت الباحثة:

1/2/2 أنواع و محددات الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة

يوفر الإفصاح المحاسبي العديد من المزايا للشركات، ويساعد الكثير من الأطراف أصحاب المصالح في تعاملاتهم وقراراتهم، الأمر الذي يعطي الإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة ليس فقط للشركات، ولكن الأمر يمتد ليشمل أطراف عديدة وقد أشارت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) أن هناك نوعين من أنواع الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة (GRI,2018):

أ- الإفصاح المعياري العام: وتحدده الشركة المعدة للتقارير، ويشتمل علي الحوكمة، مشاركة أصحاب المصالح، هيكل الشركة التنظيمي واستراتيجيتها، والنزاهة و الأخلاق.

ب- الإفصاح المعياري المحدد: وينقسم إلي ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة المعايير الإقتصادية: وتتضمن إفصاح الشركة عن الآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة لأنشطتها، ممارسات الشراء، ومكافحة صور الفساد.

- مجموعة المعايير الإجتماعية: وتتضمن إفصاح الشركة عن التوظيف، علاقات الموظفين، التدريب والتعليم، وصحة العملاء.

- مجموعة المعايير البيئية: وتتضمن إفصاح الشركة عن الموارد الإقتصادية والمياه والطاقة والتلوث والتقييم البيئي.

كما أن الإفصاح المحاسبي بمفهومه المتعلق ببيانات ومعلومات الشركة وتعاملاتها لا يتم بصورة مطلقة فهناك محددات لذلك الإفصاح يمكن توضيحها فيما يلي ((Schneider,2015)، (بدر،2013)، (حسن وآخرون ، 2017)، (حماد، 2006)، (الأرضي، 2013)، (يوسف،2016)):
أ- هناك تكلفة لإعداد وعرض المعلومات، وتتمثل هذه التكلفة في الجهد اللازم لتوفير متطلبات المعايير المحاسبية في أحيان كثيرة عبء زائد علي الشركات الصغيرة وهو ما يعني أن حجم الشركة يعتبر قديماً علي حجم الإفصاح والشفافية.

ب- مصداقية الإفصاح: والتي تتحقق عندما تكون الشركة لديها معلومات هامة ومفيدة لأصحاب المصالح، وتفصح عنها بصورة واضحة وصادقة وملبية لإحتياجات جميع الأطراف، وليس العبرة بكثرة المعلومات المفصح عنها بل بنوعيتها وجودتها ودرجة مصداقيتها لتكون ذات قيمة لمن يستخدمها، فمقدار قليل منها يحقق المنفعة لمستخدميها وبالتالي سينعكس علي مصداقية الشركة في المدى الطويل.

ج- ربحية الشركة: إن تحقيق الشركة لنسبة عالية من الأرباح يخلق لديها حافز في أن تميز نفسها عن الشركات الأخرى من ناحية، ولكي تتمكن من الحصول علي الأموال التي تريدها بأفضل شروط ممكنة من ناحية أخرى، لذا تعتبر تقارير الإستدامة الطريق الأفضل لتحقيق هذا الهدف، لأن الشركات التي تحقق نسبة عالية من الأرباح سوف تفصح عن المزيد من المعلومات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية من أجل تعزيز انطباعات أصحاب المصالح عنها وبالتالي تدعيم قيمتها في السوق.

د- تؤثر البيئة التي تقدم فيها المعلومات ومدى تقدم أسواق المال بها ومدى تعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة في سوق المال علي كيفية ونوعية المعلومات وشروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية، وكلما اتسع وزاد نشاط سوق المال ودخول مستثمرين دوليين كلما تطلب ذلك إفصاحاً وشفافية أعلى، وكلما أدرجت شركات مصرية في بورصات أجنبية مثل بورصة لندن ونيويورك كلما تطلب ذلك منها الإلتزام بمعايير إفصاح أعلى.

هـ- التخصص الصناعي: تعد طبيعة الصناعة من أهم العوامل التي يتوقف عليها الإفصاح عن تقارير الإستدامة حيث توجد شركات ذات حساسية بيئية واجتماعية مثل صناعة الكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعة الأدوية، لذا من الضروري علي الشركات التي تعمل بها أن تفصح عن تقارير الإستدامة لأنها تعد بمثابة وعي تلك الشركات لمسئوليتها الأخلاقية أمام المجتمع بجانب مسئوليتها المالية مما يزيد من التحسين في سمعتها وقدرتها التنافسية وبالتالي تعظيم ربحيتها.

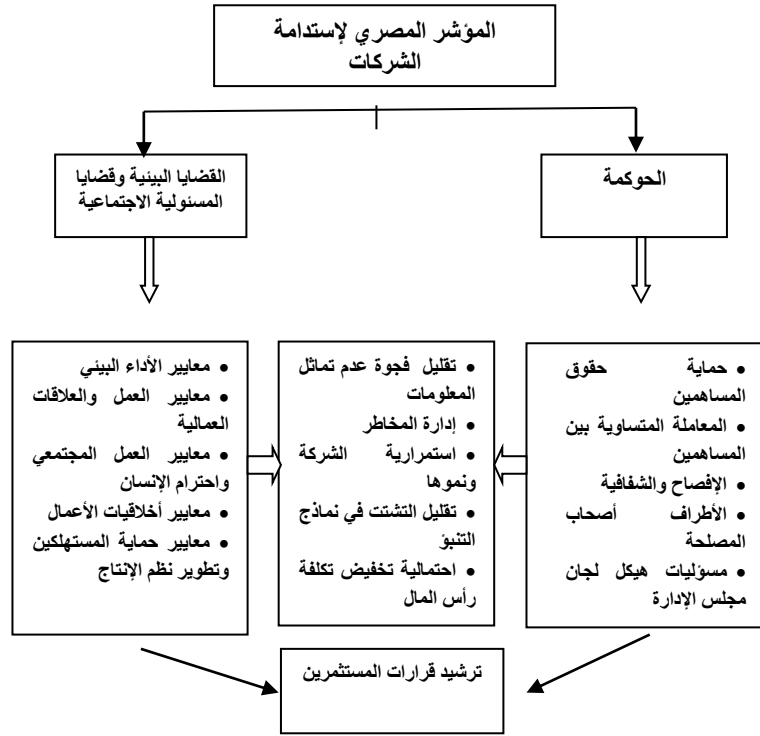
و- الضغوط الخارجية: يسود في الدول المتقدمة جماعات ضغط في كافة المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، حيث تعمل الشركات حساباً لمثل تلك الجماعات لدورها الفعال في تحسين أو إساءة صورة الشركة لدي أصحاب المصالح، فأصبح من الضروري علي تلك الشركات الإستجابة لأي متغيرات حديثة ملبية لإحتياجات أصحاب المصالح من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عن طريق تقارير الإستدامة والتي تبين مسؤولية الشركة تجاه المجتمع.

وينفق الباحثون مع ما سبق، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر استعداداً للإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة لتوافر القدرات المادية والتكنولوجية الهائلة لديها، بالإضافة إلي أن الشركات ذات الربحية العالية ستكون أكثر ميلاً للإفصاح الإضافي بسبب إمكانياتها المالية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، لذا فإنها ستتوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في تقارير الإستدامة بسبب قدرتها علي تحمل تكاليف الإفصاح عن تقارير الإستدامة كما أن الشركات ذات الحساسية البيئية والإجتماعية لها تأثير مباشر علي المجتمع، فضلاً عن الوعي الثقافي الذي يحيط ببيئة الشركة والضغوط من قبل جماعات الضغط علي الإفصاح عن هذا النوع من التقارير لما تحتوي عليه من معلومات عن أداء الشركات من النواحي الإقتصادية والبيئية والإجتماعية.

وقد حظي الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بإهتمام بالغ كونه أصبح مطلباً عالمياً للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وهو ماتناولته دراسة لـ Deloitte&Touche

التي أكدت علي أن الإفصاح عن تقارير الإستدامة يمثل أحد أهم أدوار الشركات بما يشمله من التقرير عن الأداء في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، والأداء هنا ليس الأداء المالي فقط ولكن شاملاً للتأثير علي المجتمع الإقتصادي الأوسع باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIS التي تمثل المتغير الرئيسي للإفصاح عن تقارير الإستدامة لما لها من قدرة عالية علي التعبير عن الآثار الإقتصادية والاجتماعية والبيئية وبالتالي التأثير علي عملية صنع القرار Deloitte&Touche, (2011 , PP.1-6).

ومما سبق فإنه يجب علي الشركات الراغبة في الإستمرار والنمو، أن تسعى بأن يكون لها قبول مجتمعي من خلال تطبيق قواعد ممارسات المسؤولية البيئية والمسئولية الإجتماعية للشركات والحوكمة وأن تكون هذه المتغيرات الثلاثة ضمن استراتيجيتها وأن تقوم بالإفصاح عنها بالإضافة إلي إفصاحها عن قوائمها المالية ، ويمكن توضيح أهمية الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات من خلال الشكل رقم (1) التالي:



شكل رقم (1)

أهمية الإفصاح عن معلومات المؤشر المصري لإستدامة الشركات المساهمة

المصدر: (عقل و محمد، 2010، ص 430)

ومما سبق اتضح للباحثون في الشكل رقم (1) ما يلي:

أ- يساعد الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية والحوكمة علي تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين جميع أصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الإفصاح

والشفافية مما ينعكس إيجابياً علي قرارات المستثمرين تجاه الشركات المسؤولة وإقبالهم علي الإستثمار في أسهمها.

ب- يبين الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية والحوكمة لجميع أصحاب المصالح مدي توافق الشركات مع التشريعات والقوانين والإرشادات، مما يبث روح الطمأنينة لدي الأطراف أصحاب المصالح، كما يجذب الإستثمار لها ويعمل علي زيادة إقبال العملاء علي منتجات الشركة ومن ثم زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للإستمرارية في السوق والتوسع في الإستثمار.

ج- يتيح الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي للمؤشر المصري لإستدامة الشركات لجميع أصحاب المصالح إمكانية تقييم الممارسات السلبية التي قد تمارسها بعض الشركات تجاه المجتمع مما يمكنهم من تقدير قيمة الإلتزامات المحتملة التي قد تتحملها الشركة في السنوات اللاحقة وبالتالي تقدير قيمة التدفقات النقدية الخارجة المحتملة مستقبلاً.

د- يوفر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي للمؤشر المصري لإستدامة الشركات للمحللين المعلومات الضرورية واللازمة لبناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالأرباح المستقبلية والسيولة، حيث إنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الإعتبار ظروف عدم التأكد وبالتالي فإن توفير معلومات عن المتغيرات الثلاثة يعمل علي تخفيض التشتت لدي المحللين عند بناء هذه النماذج، وكذلك المستثمرين.

هـ - يؤثر الإفصاح الإختياري عن المتغيرات الثلاثة علي قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الإستثمار المناسب والملائم في الأوراق المالية.

وفي ذات السياق، أشار الدليل الإسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن أداء الإستدامة إلي أهمية الإفصاح عن محتوى تقارير الإستدامة في التأثير علي متغيرات أهمها (البورصة المصرية، 2019، ص ص 1-8):

أ- رأس المال المستثمر: حيث يؤدي إفصاح الشركات عن محتوى تقارير الإستدامة إلي تحسين أدائها وعائد وكفاءة الإستثمار بها، وزيادة قدرتها علي جذب أنواع الإستثمار طويل الأجل مثل أموال صندوق المعاشات.

ب- النمو والربحية: حيث يسهم إفصاح الشركات عن محتوى تقارير الإستدامة في توفير فرص ربحية أفضل وتحسين قدرتها علي تخفيض التكاليف وإدارة مخاطر استثماراتها، كما يعمل علي توجيه قرارات الإستثمار بصورة ملائمة من خلال تحليل أفضل لإحتياجات كافة أصحاب المصالح.

ج - إدارة مخاطر الشركة: حيث يؤدي إفصاح الشركات عن محتوى تقارير الإستدامة إلي تحليل مخاطرها من منظور متكامل وبالتالي وضع خطط ملائمة لإدارتها ، وذلك من خلال التقرير لكافة أصحاب المصالح عن معدلات المخاطر إلي العائد ويؤدي ذلك إلي تعزيز قدرة الشركة علي توفير المزيد من الإستثمارات وتخفيض نسب المخاطر مما يساعد في زيادة العوائد وتعديلها طبقاً للمخاطر. وهناك عدة أشكال ونماذج مختلفة لتقديم معلومات الإستدامة، وتشمل تقارير الأداء، وتحليل المدخلات والمخرجات، وتحليل دورة حياة المنتج، وتقرير مخزون رأس المال الطبيعي مقسم إلي فئاته المختلفة، وقوائم الإلتزام بالتشريعات واللوائح ذات الصلة، وسرد الأثار البيئية والإجتماعية (الصاوي، 2011، ص136).

2/2/2 دوافع الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة:

لقد حاولت العديد من الدراسات تفسير دوافع الشركات للإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة ومنها دراسة (Wilmshurst & Forst, 2000) والتي أشارت إلي أن هناك أربعة دوافع رئيسية ألا وهي:

- 1- حق المساهمين في الحصول علي المعلومات.
 - 2- الرغبة في التظاهر بالإلتزام بالقوانين والتشريعات.
 - 3- الرغبة في التظاهر بالكد والإجتهد.
 - 4- الإعتبارات الإجتماعية.
- بينما اقترح كلاً من Solomon&Lewis أربعة دوافع وراء قيام الشركات بالإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة، كالتالي (Solomon&Lewis, 2002):
- 1- دوافع سوقية: تشمل تحسين كفاءة أسواق المال، ودعم الموقف التنافسي للشركة ومن ثم ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها.
 - 2- دوافع إجتماعية: تشمل الوفاء بالمسئولية الإجتماعية للشركات، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح بتلبية احتياجاتهم من المعلومات غير المالية ومن ثم تدعيم سمعة الشركات والحفاظ علي شرعية بقاءها واستمرارها.
 - 3- دوافع سياسية: وتتمثل في تخفيض الضغط والتدخل السياسي حيث تعتقد الشركات أن الإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة سيرسل إشارة إلي المشرعين مضمونها أن الشركة مواطن صالح ملتزم.
 - 4- دوافع أخلاقية: وتتضمن التأكيد علي دور الشركة ومسئوليتها تجاه القضايا المجتمعية والبيئية ومن ثم تدعيم إدراك أصحاب المصالح بشأن تفاعل الشركة مع هذه القضايا.

ومن وجهة نظر الباحثة فإنه بالإضافة إلي الدوافع السابقة والتي أشارت إليها هذه الدراسات تعد **الدوافع الذاتية** (والتي قد تتمثل في: تدعيم أداء الشركات أو الرغبة في أداء أفضل في ظل وجود مخاطر أو جذب استثمارات جديدة أو تعزيز سمعة الشركة أو تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح) من أهم تلك الدوافع لتفسير قيام الشركات بالإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة.

3/2/2 النظريات المفسرة للإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة:

هناك العديد من النظريات التي تم استخدامها لتفسير دوافع الإفصاح الإختياري عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة، نذكر منها:

1- نظرية الشرعية Legitimacy Theory:

بموجب هذه النظرية يكون لدي الشركات عقد مع المجتمع ككل، أي أن الشركات تلبي كل توقعات المجتمع وهي توقعات ليست ثابتة بل متغيرة مع مرور الوقت. فالشركات تكون مشروعة عندما تستوفي كل توقعات المجتمع، ويكون الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفقاً لهذه النظرية إفصاحاً إختياريّاً لكي تضمن البقاء والإستمرار في السوق، فاستمرارية الشركة تكون مرهونة بقدرتها علي الوفاء بالإلتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع وليس تجاه الملاك فقط وإن عدم امتثال الشركات لإلتزاماتها الإجتماعية والبيئية يعرضها للضرر، وأن إعداد تقارير الاستدامة للشركات يعد تنفيذاً لعقد إجتماعي بين الشركة والمجتمع (Lindblom, 1994).

2- نظرية أصحاب المصالح Stakeholder's Theory:

تختلف نظرية أصحاب المصالح عن النظرية الشرعية في أن النظرية الشرعية تتعامل مع المجتمع ككل كمجموعة واحدة وتطالب الشركة بتلبية كل توقعات المجتمع ككل، في حين أن نظرية أصحاب المصالح قسمت المجتمع إلي مجموعات تعرف بأصحاب المصالح، ويعرف أصحاب المصالح في الشركة بأنها أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر علي أهداف الشركة أو يتأثر من تحقيق الشركة لأهدافها، وتنقسم نظرية أصحاب المصالح إلي قسمين هما (Deegan,2002,p.298):

القسم الأول: المعيار الأخلاقي

ويقصد به أن يعامل جميع أصحاب المصالح في الشركة علي قدم المساواة وليس هناك قوة لأصحاب مصلحة عن الأخرى فالجميع من قبل الشركة متساوون في الحصول علي المعلومات الاجتماعية والبيئية والإقتصادية.

القسم الثاني: المعيار الإداري

وفيه يؤخذ في الاعتبار مصالح عدد محدود من أصحاب المصالح الذين يتمتعون بقوة التأثير علي الشركة، بأن تلبية الشركة توقعات أصحاب المصالح ذات القوة لأن بقاء واستمرار الشركة يعتمد عليهم.

3- النظرية المؤسسية Institutional Theory:

تعد هذه النظرية أكثر تطوراً مقارنة بالنظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح في تفسير الإفصاح عن تقارير الإستدامة للشركات، وهناك بعدين لنظرية المؤسسية هما (Carpenter&Feroz,2011,p.579; Dillard et al.,2004,p.528):

أ- البعد التماثلي:

ويشير إلي القيود التي تدفع وحدة ما في المجتمع إلي أن تماثل وتحاكي باقي الوحدات التي تشابهها في الظروف البيئية. وهذا يعني أنه إذا لم تُعد المنشأة من هيكلها وممارساتها – بما في ذلك تبنيها لإعداد تقارير الإستدامة – كما تفعل باقي الشركات العاملة معها في نفس المجال، فإنها سوف تواجه بانتقاد شديد.

ب- البعد التفصالي:

ويشير إلي أنه عندما ترغب الشركة في أن ينظر إليها المجتمع علي اعتبار أنها تتبني ممارسات مؤسسية معينة ، فإنه يمكن للمديرين أن يقوموا بإفصاحات توجي لأصحاب المصالح بأن الشركة تتبني فعلاً تلك الممارسات، في حين أن هذا مخالف تماماً للواقع ، وبالتالي يكون هناك انفصال بين ما يتم إعلانه وما هو قائم فعلاً علي أرض الواقع. ومن ثم، فإن المديرين يمكنهم استخدام تقارير الإستدامة كوسيلة لخلق انطباع عن أن الشركة مسؤولة وتهتم باعداد تقارير الإستدامة والإفصاح عنها في حين أن هذا مغاير تماماً للحقيقة، وأن المديرين معنيين فقط بالمدخل التقليدي لإدارة الشركات والذي يتمثل في تعظيم الربحية.

4- نظرية الاقتصاد السياسي Political Economy Theory :

تتبنى هذه النظرية علي إفتراض أن القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركات ليست بمعزل عن الإطار السياسي للدولة خاصة وأن بعض الصناعات تكون معرضة بشكل كبير لضغوط من الحكومة لتوفير معلومات فيما يتعلق بأنشطتها البيئية والاجتماعية، ومن ثم يعتبر الإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة الخاصة بها أحد الوسائل الهامة والمناسبة لمقابلة هذه الضغوط (Solomon&Lewis,2002,p.159).

ومما سبق، اتضح للباحثة مايلي:

أ- علي الرغم من وجود العديد من النظريات المفسرة للإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين علي وجود نظرية واحدة بعينها لتفسير الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة.

ب- هناك علاقة متداخلة ومتكاملة بين هذه النظريات يصعب معها وضع خطوط فاصلة بين تلك النظريات.

ج- اتفقت جميع النظريات في أن للإفصاح عن تقارير الإستدامة دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح، الأمر الذي يؤدي من ناحية إلي مساعدتهم في تقييم أداء الشركات، ومن ناحية أخرى تعزيز قدرة هذه الشركات علي البقاء والإستمرار في الأجل الطويل.

4/2/2 تحديات الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة

علي الرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة، إلا أنه توجد العديد من التحديات (الصعوبات) التي تواجه هذا الإفصاح تتمثل فيما يلي (فؤاد، 2016، ص154):

أ- إعداد تقرير الإستدامة يتطلب تطبيق ودمج الإستدامة داخل إدارات الشركة، حتي يمكن إعداد تقرير متوازن يضم الأبعاد الثلاثة – الاقتصادية والإجتماعية والبيئية- وهذا يمثل تحدياً أمام الإدارة العليا للشركة.

ب- وجود تباين ملحوظ في ممارسات الإستدامة، ويتضح ذلك من خلال تقارير الإستدامة التي تصدرها الشركات من حيث (الشكل والمحتوي)، حيث أثبتت ممارسات تقرير الإستدامة أنها تنفقد إلي التوافق حول طبيعة المعلومات التي يجب أن يشملها التقرير.

ج- تحدياً آخر يواجه الإفصاح عن محتوي تقرير الإستدامة هو نتيجة تعدد الجهات التي تقوم بإصدار إرشادات إعداد تقرير الإستدامة هذا من جهة، وإعداد تقرير الإستدامة من وجهة نظر القائم علي إعداده من جهة أخرى، يمثل تحدياً أمام تطبيق مبدأ القابلية للمقارنة.

د- تشير ممارسات الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة، أن الشركات تواجه تحدياً في تحديد نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها بتقرير الإستدامة، والتي تؤثر علي قرار أصحاب المصلحة، وهذا يمثل تحدياً أمام تطبيق مبدأ الأهمية النسبية.

هـ - تعدد أساليب الإفصاح المحاسبي عن محتوي تقارير الإستدامة، حيث تواجه الشركات بتساؤل عند إفصاحها عن تقرير الإستدامة؛ هل يتم الإفصاح عن تقرير الإستدامة بشكل مستقل أم يتم دمجه داخل القوائم المالية والإيضاحات المتممة.

و- صعوبة تحديد أطراف أصحاب المصلحة الشاملة المستفيدة من تقارير الإستدامة.

ويضاف لما سبق – من وجهة نظر الباحثة – أن التقرير عن الإستدامة مازال يتم بشكل اختياري، وحتى في بعض الدول والتي يوجد بها عدد من التشريعات والمتطلبات التنظيمية فإنها غير شاملة، حيث تغطي بعض جوانب الأداء البيئي والإجتماعي وذلك حسب الإهتمامات والأولويات الخاصة بكل دولة، يُضاف إلي ذلك المشاكل المصاحبة لتطبيق إرشادات مبادرات التقرير العالمية والتي من أهمها: أنها لاتعكس تعريفاً واضحاً للإستدامة بالإضافة إلي خضوع إصدار تلك الإرشادات لتعديلات كثيرة. كذلك من أهم التحديات التي تعوق الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وجود فجوة توقعات في المحتوي المعلوماتي المفصح عنه بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح، فيما يتعلق بالمعلومات البيئية والإجتماعية التي تفيدهم في اتخاذ العديد من القرارات.

5/2/2 آثار انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) علي مستوي الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة

واجه العالم الفترة الأخيرة تطورات متسارعة تتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، و قد سعت دول العالم مجتمعة إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره، ولعل من أهم تلك الإجراءات للحد من انتشاره هو تجنب المخالطة المباشرة والتجمعات المتقاربة بين البشر إلى أقصى درجة ممكنة وتطبيقات الحجر الصحي، بما في ذلك أيضا وقف شبه كامل للتبادلات التجارية والتعاملات المصرفية والسفر. إن مثل تلك الإجراءات وغيرها قد ألفت بتأثيرها على بيئة الأعمال في جميع دول العالم ، بحيث لم يقتصر تأثير وباء فيروس كورونا على البشر فحسب، وإنما هو أيضا وباء على النظام الاقتصادي العالمي بأكمله، وينسحب هذا الأثر علي مجريات العمل المحاسبي لا سيما المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية بصفة عامة والمحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بصفة خاصة، الأمر الذي استدعى العديد من المنظمات المهنية والشركات العالمية إلى قياس ودراسة الأثر المالي وغير المالي العالمي لهذا الفيروس على اقتصاديات تلك الدول.

1/5/2/2 الأثر المالي لأزمة فيروس كورونا المستجد أو جائحة كورونا (كوفيد-19)

إن واقع تأثير هذه الجائحة على الشركات بصفة خاصة وبيئة الأعمال بصفة عامة استدعى معظم شركات المحاسبة والمراجعة الدولية Big 4 - Deloitte, PricewaterhouseCoopers, Ernst & Young (EY) and KPMG, إلى الالتفات إلى واقع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية في ظل تفشي جائحة كورونا، باعتبار أن مهنة المحاسبة والمراجعة هي المترجم الفعلي للأزمات المالية وذلك من خلال إجراء التحديثات للقوانين والمعايير الدولية في علم المحاسبة والبيانات المالية لأغراض توجيه الشركات والمنظمات عموما لتوجيه الصحيح والدقيق للمعالجات المحاسبية الحالية والمستقبلية في ظل الأزمات المالية التي ترمي بظلالها على الواقع والمستقبل.

لذا فقد نشرت شركات المحاسبة والمراجعة الدولية في إصداراتها وتقاريرها المستحدثة الآثار المحاسبية المحتملة على التقارير المالية في ظل انتشار جائحة كورونا والتي يجب أن تسترشد بها الشركات عموما في إعدادها للتقارير المالية وكذلك شركات المحاسبة والمراجعة (IATA,2020). ومن هذه المنشورات علي سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

أ- (PWC,2020) الآثار المحاسبية لجائحة كورونا.

ب- (E & Y,2020) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): الإعتبارات المحاسبية لتفشي جائحة كورونا.

ج- (KPMG,2020) الآثار المحاسبية لجائحة كورونا.

د- (Deloitte,2020) معايير التقارير المالية الدولية تحت المجهر: الإعتبارات المحاسبية المتعلقة بجائحة كورونا.

ونظراً لكون انتشار هذه الجائحة بدأ من نهايات الفترة المالية لعام 2019 م وبدايات عام 2020 م وما ينادي به معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-1) في العديد من العناصر والمكونات من أجل ضمان عرض القوائم المالية العرض العادل Fair Presentation وبما يخدم مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي تساعد في تجسيد وفهم واقع الشركات وتساعدهم على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للشركات وتوقيتها ودرجة التأكد من تحققها، لذا تميل الشركات الدولية في

حكمها حال وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة الشركة بخصوص انتشار جائحة كورونا تفيد بعدم قدرة الشركة على الاستمرار لوجود نية لدى الإدارة إما لتصفية الشركة أو التوقف عن العمل لذا يتوجب على إدارة الشركة الإفصاح عن ذلك وعن الظروف التي أدت لهذه الحالة، كما يجب على الشركات تقديم إفصاحات أخرى متعلقة بالالتزامات المحتملة (الطارئة Contingent Liabilities بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-37)، وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية. إضافة إلى نظرة شركات المحاسبة والمراجعة الدولية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS-13) فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في ظل فيروس كورونا يتم الإفصاح عن ذلك اعتباراً من تاريخ القياس والتي كانت سائدة في تاريخ التقارير المالية وليس بتاريخ ما سيحدث مستقبلاً بسبب الفيروس.

بالإضافة إلى نظرة شركات المحاسبة والمراجعة الدولية إلى ضرورة قيام الشركات بالإفصاح الكمي والنوعي لخسائر الائتمان المتوقعة Expected Credit Losses للأصول المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة وفق منهجية التدني Impairment في ظل تفشي الجائحة لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم تلك المخاطر وفق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS-9).

فضلاً عن، أهمية المعيار الدولي رقم (IAS-10) خلال الفترة الحالية لتفشي جائحة

كورونا، والمرتبب بالأحداث اللاحقة بعد فترة اعداد التقارير المالية Events after the Period Reporting والتي تقع بين تاريخ اعداد القوائم المالية وتاريخ التصريح

Authorization Date بإصدار القوائم المالية والتي يكون لها انعكاسات على محتوى

القوائم المالية وميول بعض الدراسات ((Dava&Mahanta,2020)؛ (Silvia,2020)؛ (Richter,2020)) إلى اعتبار جائحة كورونا بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-10) حدث

ناشئ بعد تاريخ اعداد القوائم المالية 31/12/2019 وبالتالي يعد حدث لاحق لا يستوجب التعديل

Non-adjusting event وإنما يستوجب الإفصاح فقط حال كان التأثير جوهري وذو أهمية نسبية.

ويجب أن يتسم هذا الإفصاح بالشفافية ويشمل طبيعة الحدث (الأثار السلبية لجائحة كورونا

علي الشركة)، مع قيام الشركة بتقدير الأثر المالي لهذه الجائحة علي القوائم المالية للشركة مثل أثره

علي القيمة الدفترية للأصول والالتزامات، ما إذا كان من المتوقع حدوث اضمحلال لقيمة الأصول

أو التأثير المحتمل علي إيرادات الشركة... الخ، أما بالنسبة للشركات التي تعد القوائم المالية لها في

2020/1/31، هنا تعتبر جائحة كورونا حدث لاحق يستوجب التعديل في القوائم المالية. في حين

اختلفت دراسات أخرى ((Danyluk,2020)؛ (الطحان، العيسوي، 2020)؛ (أبوطالب، 2020))

إلى اعتبار جائحة كورونا حدث يستوجب التعديل adjusting event والإفصاح عنه في نفس

الوقت وذلك لأن إدارات الشركات المتضررة سيتعين عليها استخدام أحكامها للنظر في كيفية معالجة

الأثار الناتجة عن تلك الأحداث بعد نهاية السنة المالية المنتهية في 2019، وتتفق الباحثة مع اصحاب

هذا الرأي.

مما سبق اتضح للباحثون الأثر المالي لجائحة كورونا علي الممارسات المحاسبية لإعداد

التقارير المالية بصفة عامة وتقارير الإستدامة بصفة خاصة والتي تستدعي ضرورة الإفصاح عن

المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم تأثير تفشي جائحة كورونا علي وضعهم

المالي وأدائهم حتي وقت اصدار البيانات المصرح بها.

2/2/5/2 الأثر غير المالي لأزمة فيروس كورونا المستجد أو جائحة كورونا (كوفيد-19)

بالإضافة للأثر المالي، أوضحت بعض الدراسات تأثير سلبي لهذه الجائحة علي عملية إعداد

تقارير الإستدامة والإفصاح عنها، خاصة في ظل غياب التنظيم الإلزامي للإفصاح غير المالي في

مثل هذه التقارير وقد اقترحت دراسة (Hassan et al.2020) ضرورة أن يقوم صانعو السياسات بوضع القواعد واللوائح الإلزامية للإفصاح عن الأنشطة غير المالية التي تقوم بها الشركات (الإفصاح الإلزامي عن تقارير الإستدامة وما تحويه من معلومات عن الأنشطة غير المالية التي تقوم بها الشركات) وإصدار بعض المبادئ التوجيهية حول كيفية تنفيذ الاقتصاد الدائري Circular Economy كما اقترح الباحثان (ابراهيم، زايد، 2020، ص20) لتحسين جودة الإفصاح لدى الشركات عن الأزمات والكوارث بشكل عام والتي من ضمنها تلك الأزمة أن تعد الشركات تقرير ضمن التقارير المالية يتضمن الإفصاح عن الكوارث والأزمات.

ويتم اعداده في حالة التعرض لكوارث وأزمات تؤثر علي أداء الشركة وأن يتضمن المكونات العامة التالية لذلك الإفصاح:

أ- الإفصاح عن المعلومات العامة للأزمة/الكارثة وإدارتها.

ب- الإفصاح عن الآثار المباشرة للأزمة/الكارثة.

ج- الإفصاح عن الآثار غير المباشرة للأزمة/الكارثة.

د- الإفصاح عن أثر الكارثة/ الأزمة علي عناصر القوائم المالية.

هـ- الإفصاح عن أثر الكارثة/الأزمة علي القواعد والسياسات والإجراءات المحاسبية.

و- الإفصاح الوصفي عن الأزمة / الكارثة.

3/2 تقييم الأداء المستدام للشركات المساهمة المدرجة في المؤشر المصري لإستدامة الشركات:

تم إنشاء المؤشر من خلال التعاون بين البورصة المصرية ومركز المديرين المصري ومؤسسة ستاندرد أند بورز، ومؤسسة كريسييل، وبدأ العمل به في العام المالي 2012/2011. يقتصر دور البورصة المصرية في المؤشر المصري لإستدامة الشركات علي إمداد مؤسسة ستاندرد أند بورز بالمائة شركة الأكثر نشاطاً خلال العام في البورصة المصرية من حيث قيمة التداول. ليتم بعد ذلك عمل التحليل الكمي لها واختيار أنشط 30 شركة وفقاً لمتغيرات القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية والحوكمة، مع الإشارة أنه لم يعد ضرورياً أن تكون الشركات التي تم اختيارها مقيدة في مؤشر EGX100 البورصة كما كان في السابق.

ويقوم مركز المديرين المصري بإجراء التحليل النوعي للشركات بمساعدة البورصة المصرية والتي قامت باختبار كفاءة البيانات التاريخية وتدقيقها. ومؤسسة ستاندرد أند بورز بالتعاون مع مؤسسة كريسييل بإجراء التحليل الكمي للشركات وإعداد المؤشر تاريخياً.

4/2 مراحل تقييم أداء الشركات المساهمة بالمؤشر المصري لإستدامة الشركات

يقوم المؤشر المصري لإستدامة الشركات علي قياس المعلومات التي تفصح عنها الشركات بشكل اختياري عند ممارستها فيما يخص المتغيرات الثلاثة المكونة للمؤشر (المعلومات المفصح عنها فيما يخص: الحوكمة، القضايا البيئية، قضايا المسؤولية الإجتماعية)، وذلك بالإضافة إلي اعتبارات حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات علي مرحلتين، وهما (S&P/EGX ESG Index Methodology,2016,Pp.17-25):

المرحلة الأولى: تقييم الشركات علي أساس ماتقوم به بالإفصاح المحاسبي عن معلومات إلي الجمهور من خلال تقاريرها السنوية، الموقع الإلكتروني للشركة، ما ترسله الشركة من معلومات إلي البورصة المصرية في المجالات الثلاثة.

ولقد وضع المؤشر المصري لإستدامة الشركات (S &P/EGX ESG) بياناً تفصيلاً للمعلومات التي قد تفصح عنها الشركات فيما يخص المتغيرات الثلاثة. وهي عبارة عن 127 نقطة

فيما يخص الحوكمة بأبعادها (حقوق المساهمين، هيكل الملكية، المعلومات المالية والتشغيلية، هيكل مجلس الإدارة، أخلاقيات العمل ومسئولية الشركات) و70 نقطة للشق الثاني قضايا المسؤولية الاجتماعية والبيئية قُسمت 29 نقطة للقضايا البيئية ببعديها (البيئي و الاجتماعي)، 41 نقطة لقضايا المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (العاملين، والمجتمع، والعملاء/المنتج)، وكل ذلك بإجمالي 197 نقطة، ويتم احتساب إجمالي نقاط كل شركة طبقاً للأوزان النوعية لها الموضوعه من قبل مؤسسة (S&P) وذلك حتي يتم اختيار أفضل 30 شركة. وتتم المرحلة الأولى من خلال أربعة خطوات، وهي:

1- المجموع الكمي Quantitative Score

يعتمد الترتيب الكمي للشركات المقيدة بالبورصة بناء علي ثلاثة متغيرات تبعاً لممارسات الإفصاح والشفافية الخاص بكل شركة من المائة شركة الأنشطة من حيث قيمة التداول المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية لكل من المتغيرات الثلاثة -القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية والحوكمة- ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل من هذه المتغيرات الثلاثة لكل شركة علي حده ثم يتم تحويل هذه القيم إلي قيم معيارية Standardized.

2- المجموع النوعي Qualitative Score

يتم إجراء المسح النوعي للشركات الـ100 بناء علي قيم المتغيرات الثلاثة التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة بالإعتماد علي مصادر المعلومات المستقلة للمعلومات والنشرات الإخبارية والمواقع علي شبكة الإنترنت وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لإستخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات بالإعتماد علي مقياس من 5 إلي 1 حيث يكون رقم (1) بداية التدرج و أقل درجة ورقم (5) أعلى درجة، وفي النهاية تحصل كل شركة علي مجموع نوعي نهائي.

3- المجموع المركب Composite Score

يتم الحصول علي هذا المجموع المركب من خلال جمع نقاط المجموع الكمي ونقاط المجموع النوعي ومن ثم يتم ترتيب الشركات المساهمة.

4- الوزن النهائي

تحصل كل شركة علي وزن نهائي في المؤشر، ويتم تحديد هذا الوزن بناء علي مجموع نقاطها النهائي في الثلاثة متغيرات -القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية والحوكمة- ويتم ذلك بناء علي مجموع شق الحوكمة ومجموع شق القضايا البيئية والمسئولية الاجتماعية، واختيار أعلى 30 شركة وفقاً لمجموع النقاط النهائي.

المرحلة الثانية: تقييم مصداقية الشركات

يتم فيها تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجالات المتخصصة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات والإتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة. وفي نهاية هذه المرحلة يتم الوصول إلي ترتيب الشركات الـ 100 وفقاً لممارساتها في مجالات القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية والحوكمة، بعد ذلك تقوم البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة ستاندر أندبورز بتحويل نتائج المرحلة الثانية إلي وزن نسبي ومن ثم اختيار أعلى 30 شركة من بينها وفقاً لأعلي وزن نسبي ليكونا شركات المؤشر، ثم تأتي الخطوة الأخيرة

إيجاد قيمة الشركة علي المؤشر من خلال ربط الوزن النسبي للشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول، ويتم إعادة ترتيب الشركات الـ 30 مرة أخرى ويكون هو ترتيب الشركات علي المؤشر (S&P/EGX ESG Index Methodology,2016,P5).

$$= (\text{القيمة السوقية} \times \text{عدد الأسهم المقيدة للشركات} \times \text{نسبة التداول الحر}) \times \text{مجموع قيم المتغيرات الثلاثة}$$

حيث: القيمة السوقية = سعر الإغلاق \times سعر الصرف بالجنيه المصري.

2- إيجاد مجموع أوزان الـ 30 شركة

وهي قيمة المؤشر = إجمالي القيمة السوقية لكل شركة علي القاسم. حيث يتمثل القاسم Index divisor في معامل لتحويل إجمالي القيمة السوقية لكل الشركات المنضمة للمؤشر، وهذا القاسم يشتق من نقطة البداية في المؤشر (تاريخ الأساس) وذلك بقسمة مجموع القيمة السوقية لكل الشركات المنضمة للمؤشر علي رقم يختار عشوائياً أو مضاعف له، ويتم اختيار هذا الرقم عشوائياً ليكون نقطة البداية للمؤشر وتم احتساب هذا القاسم بداية من 28 يونيو 2007 بالدولار أو بالجنيه المصري بقيمة 1000 نقطة وبالتالي القاسم في المؤشر المصري هو 1000 نقطة ويحسب القاسم من خلال المعادلة التالية:

$$\text{القاسم} = \text{مجموع القيمة السوقية للشركات في تاريخ الأساس} / \text{قيمة المؤشر في تاريخ الأساس (1000)}$$

3- حساب قيمة الشركة علي المؤشر، ومنها يتم إعادة ترتيب الـ 30 شركة وفقاً لقيمة التداول.

$$\text{قيمة المؤشر (مقوماً بالعملة المحلية)} = (\text{إجمالي القيمة السوقية لكل الشركات} \times \text{قيمتها علي مؤشر ESG}) / \text{القاسم.}$$

مما سبق، إتضح للباحثون أن المؤشر المصري لإستدامة الشركات يعتمد فقط علي القياس الكمي والنوعي للشركات، أي علي مقاييس أداء غير مالية وهي مقاييس أداء أساسية للرقابة، ورغم أن مقاييس الأداء غير المالية لها الكثير من المميزات كسهولة تتبعها وربطها باستراتيجيات الشركة، ومساعدة المديرين علي اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، إلا أن هناك معوقات في تطبيقها، كصعوبة التعبير عن هذه المقاييس في صورة نقدية نظراً لصعوبة القياس النقدي لها وصعوبة تحديد تأثيرها علي المقاييس المالية في صورة نقدية.

5/2 تقييم هيكل المؤشر المصري الحالي لإستدامة الشركات- من وجهة نظر الباحثون:

أولاً: أهم إيجابيات المؤشر:

أ- يعتمد المؤشر علي قياس المعلومات التي تفصح عنها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية والحوكمة وكذلك حجم السوق والسيولة، وذلك من خلال التقارير السنوية وموقع الشركة علي شبكة الإنترنت أو نشرات الإفصاحات التي تقدمها الشركة للبورصة المصرية، ولا يتم اللجوء للشركات للحصول علي معلومات إلا في حالة وجود معلومات سلبية غير مؤكدة عن الشركة يرغب القائمون علي إعداد المؤشر في التحقق من مدي صحتها، وهذا يعد أمراً إيجابياً حيث يشجع الشركات علي الإفصاح عن ممارساتها في المتغيرات

الثلاثة نظرًا لأن أي عمل تقوم به الشركة في أي من هذه المتغيرات ولم تقم بالإفصاح عنه لا يعتد به، لذا فعلي الشركات أن تهتم بالإفصاح عن هذه الممارسات وكذلك الإهتمام بالإفصاح الإلكتروني عنها.

ب- يعتبر المؤشر مقياسًا يوضح مدى التزام الشركات بالقضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية والحوكمة، كما يقوم بربط أداء سوق الأوراق المالية في السوق المصري بالمتغيرات الثلاثة وذلك بالإعتماد علي العوامل الكمية والبعد عن الذاتية والعوامل الشخصية – وبعد ذلك من أهم المزايا التي يتميز بها المؤشر – حيث يتم تقييم الشركات علي أساس أدائها الفعلي تجاه العوامل الثلاثة.

ج - علي الرغم من أن طريقة المؤشر في تقييم أداء الشركات قد تبدو غير عادلة حيث يظهر الإهتمام أكثر بشق الحوكمة (حصل علي 127 نقطة) علي حساب شق القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية (29 للقضايا البيئية، 41 لقضايا المسؤولية الاجتماعية) إلا أنه في حقيقة الأمر فإن المؤشر اعطي كل شق منها النصف عند احتساب الدرجة المعيارية للشركة، كما أن شق القضايا البيئية والاجتماعية يتم ضربه في الوزن النوعي لكل قطاع، وبالتالي تقل الفجوة بين الشقين.

ثانيًا: أهم انتقادات المؤشر:

أ- تقوم منهجية المؤشر المصري لإستدامة الشركات علي تقسيم المتغيرات الثلاثة إلي شقين هما القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية معًا والحوكمة شق آخر مستقل، فعلي الرغم من جعل القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الاجتماعية معًا أمرًا منطقيًا حيث أن القضايا البيئية جزء لا يتجزأ من المفهوم الشامل وهو المسؤولية الاجتماعية – إلا أن تحديد الوزن النهائي الإجمالي لكل شركة والذي علي أساسه يتحدد ترتيب الشركة علي المؤشر بناء علي مجموع نقاطها في المتغيرات الثلاثة مجتمعة قد يكون أمرًا مضرًا في بعض الأحيان فقد تعاني إحدي الشركات قصورًا في ممارساتها لأحد هذه المتغيرات ورغم ذلك تحتل ترتيبًا متقدمًا علي المؤشر. S&P/EGX ESG، بناءً علي ذلك تظهر الشركة أمام أصحاب المصالح علي أنها مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا ولديها ممارسات حوكمة جيدة ولكن في الواقع أن الشركة تعاني قصورًا وضعفًا في أحد هذه الممارسات.

ب- اعتمد المؤشر المصري لإستدامة الشركات علي اختيار 30 شركة من أصل 100 شركة مدرجة بالبورصة المصرية وهي الأنشط من حيث قيمة التداول وذلك عن طريق نقاط ترجيح وبناء علي بيان تفصيلي تم تحديده مسبقًا ويتم تحديد مجموع النقاط من استيفاء الشركة لهذا البيان وذلك مع اعتبارات معايير السيولة ورأس المال السوقي إلا أنه قد يكون هناك بعض الشركات تحمل مجموع نقاط مرتفع (الوزن النهائي لها مرتفعًا) ولكنها غير مسؤولة إجتماعيا أو بيئيًا أو ليس لديها ممارسات حوكمة جيدة لذا فإنه من الأفضل- من وجهة نظر الباحثة- تحديد حد أدني للممارسات يجب توافره في الشركات في كل معيار من المتغيرات الثلاثة.

ج - تم تقسيم المؤشر المصري لإستدامة الشركات بين المتغيرات الثلاثة كالآتي: تمثل أداء الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية نسبة 20.8%، أداء الشركة في المجال البيئي 14.7% ومدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات نسبة 64.5% من قيمة المؤشر وذلك دون تحديد حد أدني يجب علي الشركات الإلتزام به في كل متغير من هذه المتغيرات.

د- يعتمد المؤشر المصري لإستدامة الشركات علي الإفصاح عن النقاط الكمية والمؤشرات فقط دون تضمينه للنقاط المالية رغم أهميتها، فالإفصاح المالي سيظهر حجم الإنفاق السنوي علي كل من المتغيرات الثلاثة وأبعادها وبذلك يُظهر حركة الإنفاق مما يمكن أصحاب المصالح من معرفة إتجاه الشركة واستراتيجيتها تجاه هذه الممارسات.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

تقوم الدراسة التطبيقية علي بعض المقومات، يتناولها الباحثون بالتفصيل على النحو التالي:
1/3 هدف الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في دراسة وتحليل الوضع الحالي لتقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات، وذلك في بيئة الشركات المسجلة في المؤشر المصري لإستدامة الشركات، ويشتق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

١- تحديد الشركات المستدامة من خلال وجودها واستمرارها ضمن قائمة الشركات المدرجة في المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

٢- دراسة وتحليل أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بأبعادها الثلاثة (القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية وقضايا الحوكمة) علي أداء الشركات وفق ما ورد من متطلبات المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

2/3 فروض الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً للهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية والأهداف الفرعية المشتقة منه، فإنه يمكن صياغة فروض الدراسة في فرضين رئيسيين ومجموعة من الفروض الفرعية كالتالي:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية، معلومات قضايا الحوكمة) علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

الفرض الرئيسي(أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول) .

الفرض الرئيسي (ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس (TOBIN'S Q)).

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي ثلاثة فروض فرعية (يشتمل من كل فرض فرعي مجموعة الفروض)، وذلك على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول) .

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس (TOBIN'S Q)).

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

- أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول).
- ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات. وينبثق منه الفرضيين التاليين:

- أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات (مقاساً بمقياس العائد على الأصول).
- ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة على أداء الشركات (مقاساً بمقياس TOBIN'S Q).

3/3 قياس متغيرات الدراسة:

يتطلب الإختبار الإحصائي للعلاقات بين متغيرات النموذج البحثي ضرورة التعبير عن هذه المتغيرات في صورة كمية، ولتحقيق مدي قبول الفروض السابقة فإنه يمكن توصيف تلك المتغيرات علي النحو التالي:

1- المتغير التابع

وفقاً لفروض الدراسة وأهدافها، فإن الأداء المالي للشركات يعد المتغير التابع للدراسة عند إختبار فروضها أداء الشركات، استخدمت الباحثة ثلاثة مؤشرات للأداء المالي، والتي تم استخدامها في كثير من الدراسات المرتبطة بموضوع الأداء المالي للشركات، وهي:

- **العائد علي الأصول:** يوضح العلاقة بين إجمالي الأصول ورأس المال المستثمر، ويقيس العائد المحقق على إجمالي رأس المال المستثمر بصرف النظر عن مصادر تمويله سواء كان تمويل داخلي أو تمويل خارجي، ويبين الكفاءة التشغيلية للشركة في الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام.

- **مقياس توبين Tobin's Q:** مقياس يعتمد على القيمة السوقية ويتم حسابه من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقبال في نهاية الفترة المحاسبية) مضافاً لها القيمة الدفترية للديون إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، وكلما زادت نسبة Tobin's Q عن الواحد فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأصول أعلى من القيمة الاستبدالية لها ويعد مؤشراً لارتفاع العائد على إستثمارات الشركة ووجود فرص أعلى للنمو وزيادة الإستثمار، وانخفاض النسبة عن الواحد يعني أن الشركة مقيمة بأقل من قيمتها.

المتغير المستقل: الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة

قامت الباحثة بتمثيل المتغيرات المستقلة للفروض الفرعية علي النحو التالي :

- المتغيرات الحاكمة أو الرقابية Control Variables

يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلي المتغيرات المستقلة غير المرتبطة بأهداف الدراسة، وفي نفس الوقت يكون لها تأثير علي المتغيرات التابعة التي تنطوي عليها الدراسة.

وبهدف ضبط العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن معلومات المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات، يجب أن يتضمن نموذج الإنحدار المتعدد لقياس تلك العلاقة مجموعة من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على القيمة السوقية للشركة لكنها لا تدخل ضمن الدراسة، والتي يمكن عرضها وفقاً للدراسات السابقة على النحو التالي:

1- حجم الشركة: يقصد بحجم الشركة إجمالي أصولها ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

2- الرافعة المالية(معدل الرفع المالي للشركة): ويقصد بها مدي اعتماد الشركة علي أموال الغير في تمويل احتياجاتها أي الوزن النسبي لديون الشركة منسوبة إلي حقوق الملكية بها، وتقاس قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل والمخاطر التي تواجهها في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين، وقد اعتمدت الباحثة علي نسبة الإقتراض لقياس الرافعة المالية والتي يتم حسابها بقسمة إجمالي التزامات الشركة علي إجمالي أصولها .

3- عمر الشركة: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية.

4- درجة السيولة: وتقاس بمدي قدرة الشركة علي سداد التزاماتها التي يحل أجل سدادها يتم قياسها من خلال قسمة الأصول المتداولة علي الإلتزامات المتداولة في نهاية العام.

جدول رقم (1)

توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغيرات	الإختصار	القياس	الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس
المتغير التابع (الأداء المالي للشركات)			
مقياس العائد على الأصول	ROA	يتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	(Fatemi et al.,2015; Malik et al.,2015; Dang et al.,2018;Kim et al.,2019; Buallay, A. ,2019 a; Liu et al.,2021;Kong et al.,2021; obaydin et al.,2021)
مقياس TOBIN'S Q	TQ	يتم حسابه من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية)	(Mouselli&Hussainey,2014 ;Liew.c et al.,2015 Baboukardos &Rimmel ,2016;Florio &Leoni,2017 ;Buallay, A. ,2019 a ; Buallay, A. ,2019 b)

الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس	القياس	الإختصار	المتغيرات
	مضافاً لها القيمة الدفترية للديون إلي القيمة الدفترية لإجمالي الأصول		
المتغيرات المستقلة			
1- إجمالي الوزن الكمي لمجموع النقاط البالغ عددها 29 نقطة مقسمة إلي 25 نقطة عادية ، 4 نقاط إضافية = $(1 \times 25) + (3 \times 4) = 37$. 2- إجمالي الوزن النوعي لمجموع النقاط لمُتغير القضايا البيئية = إجمالي الوزن الكمي $37 \times$ الوزن النوعي (أوزان تم وضعها من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز تبعًا لكل قطاع). 3- مجموع نقاط القضايا البيئية التي حصلت عليها الشركة علي حسب درجة افصاحها. 4- مجموع نقاط القضايا البيئية مرجحة بالوزن النوعي = النقاط التي حصلت عليها الشركة في مُتغير القضايا البيئية \times الوزن النوعي. 5- الدرجة المعيارية للقضايا البيئية = (مجموع نقاط القضايا البيئية مرجحة بالوزن النوعي \div إجمالي نقاط الوزن النوعي للقطاع \times 100	العناصر التي يجب الإفصاح عنها بشأن القضايا البيئية وفقاً للدليل الإستراتيجي لإفصاح الشركات عن أداء الإستدامة: 1- معلومات بُعد البيئة، وتتضمن الإفصاح عن: التلوث البيئي. استخدام المواد الطبيعية. 2- معلومات البُعد الإجتماعي، وتتضمن الإفصاح عن: مؤشرات الأداء وسياسة الإدارة.	EDI	الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية
1- إجمالي الوزن الكمي لمجموع النقاط البالغ عددها 41 نقطة مقسمة إلي 36 نقطة عادية ، 5 نقاط إضافية = $(1 \times 36) + (3 \times 5) = 51$. 2- إجمالي الوزن النوعي لمجموع النقاط لمُتغير قضايا المسؤولية الإجتماعية = إجمالي الوزن الكمي $51 \times$ الوزن النوعي (أوزان تم وضعها من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز تبعًا لكل قطاع). 3- مجموع نقاط قضايا المسؤولية الإجتماعية التي حصلت عليها الشركة علي حسب درجة افصاحها. 4- مجموع نقاط قضايا المسؤولية الإجتماعية مرجحة بالوزن النوعي	العناصر التي يجب الإفصاح عنها بشأن قضايا المسؤولية الإجتماعية وفقاً للدليل الإستراتيجي لإفصاح الشركات عن أداء الإستدامة: 1- معلومات بُعد العاملين ، وتتضمن الإفصاح عن: أ-علاقات الموظفين /خلق فرص عمل جديدة. ب- حقوق العمال. ج- صحة وسلامة العاملين. د- تكافؤ الفرص. هـ- العلاقات الإتحادية. 2- معلومات البُعد المجتمعي ، وتتضمن الإفصاح عن:	SDI	الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الإجتماعية

الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس	القياس	الإختصار	المتغيرات
<p>= النقاط التي حصلت عليها الشركة في مُتغير قضايا المسؤولية الاجتماعية × الوزن النوعي.</p> <p>5- الدرجة المعيارية لقضايا المسؤولية الاجتماعية = (مجموع نقاط قضايا المسؤولية الاجتماعية مرجحة بالوزن النوعي ÷ إجمالي نقاط الوزن النوعي للقطاع) × 100</p>	<p>حقوق الإنسان.</p> <p>الإستثمار المجتمعي.</p> <p>3- معلومات بُعد العملاء/المنتج، وتتضمن الإفصاح عن: سلامة المنتج.</p> <p>مكافحة الإحتكار.</p> <p>ج- توعية وجودة المنتج.</p>		
<p>1- إجمالي الوزن الكمي لمجموع النقاط البالغ عددها 129 نقطة مقسمة إلي 103 نقطة عادية ، 26 نقطة إضافية = (103×1) + (3×26) = 181.</p> <p>2- إجمالي الوزن النوعي لمجموع النقاط لمُتغير الحوكمة = إجمالي الوزن الكمي 181 × الوزن النوعي للحوكمة 1</p> <p>3- مجموع نقاط الحوكمة التي حصلت عليها الشركة علي حسب درجة افصاحها للنقاط.</p> <p>4- مجموع نقاط الحوكمة مرجحة بالوزن النوعي = النقاط التي حصلت عليها الشركة في مُتغير الحوكمة × 1.</p> <p>5- الدرجة المعيارية للحوكمة = (مجموع نقاط الحوكمة مرجحة بالوزن النوعي ÷ 181) × 100.</p>	<p>العناصر التي يجب الإفصاح عنها بشأن قضايا الحوكمة وفقاً للدليل الإسترشادي لإفصاح الشركات عن أداء الإستدامة:</p> <p>1- معلومات بُعد هيكل الملكية وحقوق المساهمين ، وتتضمن الإفصاح عن : رأس المال المساهم . حقوق المساهمين.</p> <p>2- معلومات بُعد المعلومات المالية والتشغيلية ، وتتضمن الإفصاح عن: معلومات مالية . معلومات تشغيلية.</p> <p>3- معلومات بُعد هيكل مجلس الإدارة، وتتضمن الإفصاح عن : معلومات مجلس الإدارة والمديرين.</p> <p>مكافأة مجلس الإدارة والمديرين.</p> <p>4- معلومات بُعد أخلاقيات العمل ومسئولية الشركات ، وتتضمن الإفصاح عن: حوكمة الشركات.</p> <p>الفساد.</p>	GOV	الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة

الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس	القياس	الإختصار	المتغيرات
	ج- القيادة. د- أخلاقيات العمل.		
<p>ابجاد الدرجة المعيارية النهائية للشركة:</p> <p>1- الدرجة المعيارية لشق القضايا البيئية والاجتماعية = (مجموع نقاط القضايا البيئية والاجتماعية مرجحة بالوزن النوعي ÷ إجمالي نقاط الوزن النوعي للقطاع) × 100.</p> <p>2- الدرجة المعيارية النهائية للشركة = درجة الحوكمة المعيارية × 0,5 + درجة القضايا البيئية والاجتماعية المعيارية × 0,5</p>	<p>تقاس متغيرات الدراسة المستقلة بالدرجة التي حصلت عليها كل شركة من شركات عينة الدراسة في كل فرض من خلال الإفصاح عن مجموعة من البنود تم تحديدها وفقاً للمؤشر المصري لإستدامة الشركات S&P/EGX ESG (ووفقاً للدليل الإسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة 2019). وقد اعتمدت الباحثة علي طريقة الدرجات الثنائية التي تطبقها مؤسسة ستاندرد أند بورز لإعداد المؤشر وذلك بأن يأخذ القيمة (1) في حالة الإفصاح عن البند ، والقيمة (صفر) خلاف ذلك ، أما في حالة إذا كان البند المفصح عنه بنذاً إضافياً يأخذ القيمة (3) والقيمة (صفر) خلاف ذلك. - وقد حصلت الباحثة علي الدرجة التي حصلت عليها كل شركة من قسم إدارة المخاطر بالبورصة المصرية ومقرها القرية الذكية .</p> <p>تمت زيارة الباحثة للقرية الذكية ومقابلة أحد مسؤولي إدارة المخاطر بالبورصة المصرية، المختص بشئون المؤشر المصري لمسئولية الشركات بتاريخ 2020/12/28م وبعد سؤالهم عن كيفية حساب المؤشر الفعلية ، يُمكن للباحثة توضيح طريقة حساب المؤشر الفعلية من خلال الخطوات التالية:</p> <p>أ- ايجاد الدرجة المعيارية</p>	ESG	الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة

الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس	القياس	الإختصار	المتغيرات
	لكل من مُتغير (القضايا البيئية ، قضايا المسؤولية الاجتماعية، قضايا الحوكمة). ب- ايجاد الدرجة المعيارية النهائية للشركة.		
المتغيرات الرقابية			
(Li et al., 2020; Kong et al., 2021; Liu et al., 2021; Obaydin et al., 2021)	يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام .	LEV	الرافعة المالية
(Dang et al., 2018; Li et al., 2020; Kong et al., 2021; Liu et al., 2021; Obaydin et al., 2021)	يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام .	size	حجم الشركة
(Wahba , H.&Elsayed , K.,2015; Karim et al.,2021; Bidisha & Roberto , 2022 ; Eva et al.,2022)	يتم قياسها من خلال قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة في نهاية العام.	LIQ	السيولة
(Wahba , H.&Elsayed , K.,2015; Bäckström & Karlsson, 2015 ;Gao et al.,2016 ; Jizi et al.,2016)	يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية .	AGE	عمر الشركة

المصدر: إعداد الباحثة

4/3 نماذج اختبار فروض الدراسة

في ضوء ماسبق، قامت الباحثة بتوصيف نماذج اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية، معلومات قضايا الحوكمة) على أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ESG)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ESG)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

وينبثق من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 (EDI)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (EDI)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 (SDI)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (SDI)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات.

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 (GOV)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 (GOV)_{it} + \beta_2 (LEV)_{it} + \beta_3 (Size)_{it} + \beta_4 (Liq)_{it} + \beta_5 (AGE)_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROA_{it} : أداء الشركة بمقياس العائد على الأصول للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

TQ_{it} : تعبر عن أداء الشركة بمقياس Tobin's Q للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(LEV)_{it}$: الرافعة المالية للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(Size)_{it}$: حجم الشركة للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(AGE)_{it}$: عمر الشركة للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(EDI)_{it}$: الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(SDI)_{it}$: الإفصاح عن معلومات القضايا المسؤولية الاجتماعية للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

$(GOV)_{it}$: الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

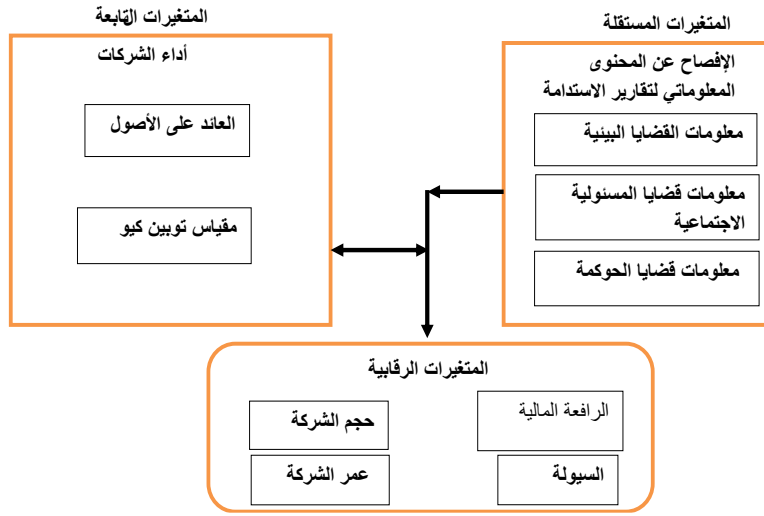
$(ESG)_{it}$: الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة للشركة (i) والفترة الزمنية (t).

β_0 : يعبر عن ثابت نموذج الإنحدار.

β_i : تعبر عن معاملات نموذج الإنحدار (حيث $i = 1, 2, 3, 4, 5$)

ع_{it} : الخطأ العشوائي.

وبناء على العرض السابق لمتغيرات الدراسة، فقد قامت الباحثة بتطوير نموذج لقياس أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة كمتغير مستقل، على أداء الشركات كمتغير تابع، مع وجود بعض المتغيرات الرقابية لطبط العلاقة بين المتغيرين وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2):



شكل رقم (2)
النموذج الوصفي للدراسة

5/3 مجتمع وعينة وفترة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة بمؤشر الإستدامة المصري S&P\EGX ESG خلال الفترة من 2015 م وحتى 2020 م ، حيث تم التركيز علي الشركات التي تم إدراجها خلال عام 2015م في مؤشر الإستدامة EGX30 وتم تتبع فقط تلك الشركات خلال الفترة المبينة سابقاً وتحديد مدي استمراريتها في المؤشر خلال تلك الفترة، مع العلم أنه لم يدخل ضمن العينة الشركات الأخرى التي أدرجت في المؤشر بعد عام 2020م.

وقد قامت الباحثة باختيار عينة الشركات، والتي تتوفر فيها الشروط الآتية:

- 1- ألا تكون من الشركات التي استبعدت من المؤشر المصري لإستدامة الشركات خلال فترة الدراسة من عام 2015 م حتي عام 2020 م .
- 2- انتهاء السنة المالية للشركات في 12/31 من كل عام.
- 3- تكون القوائم المالية للشركات محل الدراسة مُعدة بالعملة المحلية (الجنيه المصري).
- 4- توافر التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة خلال الفترة المحددة.

- 5- تقوم هذه الشركات بإعداد ونشر تقارير الإستدامة أو تقارير تشير لإهتماماتها بمسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة.
- 6- ألا تنتمي هذه الشركات إلي المؤسسات المالية (البنوك) لما لها من طبيعة خاصة، وخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية مختلفة .

وفي ضوء الشروط السابقة بلغ عدد المفردات عينة الدراسة 23 شركة، ويوضح الجدول التالي عدد شركات العينة مصنفة قطاعياً (حيث تم تصنيفها إلي قطاعات طبقاً لتصنيف المؤشر المصري لمسئولية الشركات) والذي يختلف عن تصنيف البورصة المصرية، حيث يعطي أوزاناً مرجحة لكل قطاع عند حساب المجموع الكلي لكل شركة.

جدول رقم (2)

عدد الشركات (عينة الدراسة) مصنفة قطاعياً ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة

القطاع	الشركات مصنفة قطاعياً	عدد الشركات	نسبة تمثيل كل قطاع
قطاع خدمة الإتصالات	1- المصرية للإتصالات.	1	4%
قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	1- التساجون الشرقيون للسجاد. 2- ايسترن كومباني .	2	9%
قطاع الغاز والبتترول	1- الإسكندرية للزيوت المعدنية (اموك). 2- ماراديف للخدمات الملاحية والبتروولية .	2	9%
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات.	1- جي بي أوتو. 2- السويدي اليكترويك. 3- الكابلات الكهربائية المصرية. 4- الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس).	4	17%
قطاع موارد أساسية .	1- حديد عز. 2- العربية للأسمنت.	2	9%
قطاع خدمات مالية باستثناء البنوك	1- القلعة للإستشارات المالية – أسهم عادية. 2- القابضة المصرية الكويتية. 3- المجموعة المالية هيرمس القابضة. 4- مجموعة طلعت مصطفى القابضة. 5- بالم هيلز للتعمير ش.م.م. 6- مدينة نصر للإسكان والتعمير. 7- السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار (سوديك). 8- أوراسكوم للإنشاء والصناعة	8	35%
قطاع الأغذية والمشروبات	1- جهينة للصناعات الغذائية. 2- أجواء للصناعات الغذائية . 3- ابيدينا للصناعات الغذائية.	3	13%
قطاع الرعاية الصحية والأدوية	1- الشركة المصرية للصناعات الدوائية (إيبيكو)	1	4%
حجم العينة النهائي		23	100%

المصدر: إعداد الباحثة

يشير الجدول رقم (2) إلى أن توزيع مفردات عينة الدراسة حسب القطاعات موزعة علي (8) قطاعات، وكان النصيب الأكبر لقطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك) بواقع (8) شركات للقطاع بنسبة (35%) ، يليه قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات بواقع (4) شركات بنسبة (17%) يليه قطاع الأغذية والمشروبات بواقع (3) شركات بنسبة (13%)، يليهم قطاع المنتجات المنزلية والشخصية وقطاع الغاز والبتترول وقطاع موارد أساسية بواقع شركتين بنسبة (9%) لكل قطاع وباقي القطاعات (قطاع الإتصالات و قطاع الرعاية الصحية والأدوية) شركة واحدة بنسبة (4%) لكل قطاع.

فترة الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة المالية عن السنة المنتهية في عام 2015م حتي نهاية عام 2020م.

6/2/5 مصادر الحصول علي المعلومات:

اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية واللازمة لإختبار فروض الدراسة علي العديد من المصادر وهي:

أ- حصلت الباحثة علي البيانات الخاصة بالمتغير المستقل لكل فرض – المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراته الثلاثة (القضايا البيئية وقضايا المسؤولية الإجتماعية وقضايا الحوكمة) – بأبعادها لكل شركة من الشركات محل الدراسة من قسم إدارة المخاطر بالبورصة المصرية بالقريية الذكية.

ب- كما قامت الباحثة بقياس المتغير التابع والمتغيرات الرقابية بالإعتماد علي المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة وذلك من خلال:

- 1- المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في عينة الدراسة التطبيقية (ملحق رقم (1)).
- 2- موقع معلومات مباشر مصر <https://www.mubasher.info/countries/eg>
- 3- موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
- 4- شركة مصر لنشر المعلومات <https://www.egidegypt.com>
- 5- موقع معلومات <https://www.investing.com/markets/egypt>
- 6- الموقع الرسمي للمركز المصري لمسئولية الشركات <http://www.ecrc.org.eg>

7/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

- قامت الباحثة بتجميع البيانات وتحليلها بالاستعانة ببرنامج حزمة البرامج الإحصائية (SPSS, Version 24) لتحليل البيانات المالية المستخدمة في الدراسة والبالغة (138) مشاهدة تغطي الفترة من عام 2015م وحتى عام 2020 م ، وذلك على مرحلتين:
- 1- اختبار صلاحية البيانات الإحصائية وهي مجموعة من الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى توافر شروط استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وهذه الاختبارات هي:
أ- اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test وذلك لاختبار ما إذا كانت بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

ب- اختبار التداخل أو الازدواج الخطي Multicollinearity Test وذلك لاختبار ما إذا كان هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، والذي قد يؤثر على صحة النتائج وإمكانية الاعتماد عليها، ويتم ذلك من خلال أحد الطريقتين (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation - معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor).

٢- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومنها:

- أ- الوسط الحسابي (Mean) وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الدراسة.
- ب- الانحراف المعياري (Std. Deviation) لتحديد انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.
- ج- أقل وأعلى مشاهدة (Minimum/Maximum).

٣- استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لدراسة العلاقة بين

المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة واختبار الفرضيات باستخدام مجموعة من الاختبارات منها:
أ- قيمة معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى تأثير المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، حيث كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح، يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة كبيرة على التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
ب- قيمة توزيع (ت) (t. Value) لتبين مدى أهمية المتغير المستقل في تأثيره منفرداً على المتغير التابع.

ج- اختبار Anova وهو اختبار يحتوى على عدة نتائج أهمها اختبار F لاختبار معنوية نموذج الانحدار ككل، فإذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 يكون نموذج الانحدار معنوي أي أنه يوجد على الأقل واحد من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي على المتغير التابع، والعكس إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 يكون نموذج الانحدار غير معنوي أي لا يوجد أي متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع.

8/3 إجراءات ونتائج الدراسة التطبيقية :

و تمثلت هذه الإجراءات والنتائج في :

1/8/3 اختبار صلاحية البيانات:

لكي تقوم الباحثة باختبار فروض الدراسة والمتمثلة في مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات، ولكي تقوم بفحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات فإن الأمر يتطلب إجراء بعض الاختبارات مثل اختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وإجراء اختبار للكشف عن وجود مشكلة الإزدواج الخطي (Multi Collinearity) ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، اعتمدت الباحثة على اختبار Kolmogorov- Smirnov، والذي يعد أحد الإختبارات الإحصائية التي تستخدم في فحص البيانات لمعرفة ما إذا كانت موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت قيمة المعنوية لمتغير ما أكبر من (0.05) فإن بيانات المتغير تكون موزعة طبيعياً، وإذا كانت أقل من

(0.05) فهذا يعني عدم توافر خاصية التوزيع الطبيعي، والجدول التالي رقم (3) يوضح نتائج ذلك الإختبار:

جدول رقم (3)

التوزيع الطبيعي باستخدام Kolmogorov- Smirnov Test Normality للمتغيرات التابعة

Kolmogorov- Smirnov			المتغير
Sig	Df	Statistic	
0.682	138	0.717	العائد على الأصول (ROA)
0.661	138	0.730	مقياس توبين كيو (TQ)

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (3) نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية للمتغير التابع مقاساً بمقياس العائد على الأصول (Sig = 0.682)، ومستوى الدلالة الإحصائية للمتغير التابع مقاساً بمقياس توبين (Sig = 0.661) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني قبول الفرض العدمي القائل بأن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي (بيانات عينة الدراسة مأخوذة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي)، وذلك بدرجة ثقة 95% وبالتالي يمكن الإعتماد على الأساليب الخاصة بالإختبارات المعلمية.

ب- إختبار الارتباط الخطي (Multi collinearity):

يعتبر من الشروط الهامة أيضاً قبل عملية التقدير هو التأكد من عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي "الارتباط الخطي المتعدد المشترك" (Multi Collinearity) بين المتغيرات المستقلة، ويتم ذلك من خلال فحص مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) أي فحص الارتباط بين كل متغيرين مستقلين، ويتم فحص مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (4)

نتائج الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير	الرافعة المالية	حجم الشركة	السيولة	عمر الشركة	القضايا البينية	القضايا الاجتماعية	قضايا الحوكمة	مؤشر الاستدامة
الرافعة المالية	1							
حجم الشركة	0.060	1						
السيولة	0.509-	0.201	1					
عمر الشركة	0.094-	0.077-	0.214	1				
القضايا البينية	0.095-	0.042-	0.067	0.203-	1			
القضايا الاجتماعية	0.0167	0.090-	0.174	0.130-	0.662	1		
قضايا الحوكمة	0.259	0.081	0.074-	0.129-	0.172	0.347	1	
مؤشر الاستدامة	0.081	0.056	0.058	0.163-	0.574	0.730	0.734	1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة السابقة، نجد أن المتغيرات التفسيرية لا تحتوي على مشكلة الارتباط الخطي ، حيث أننا لا نجد معامل ارتباط بين أى متغيرين تفسيريين أكبر من (0.80) ، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من شرط الطبيعية و شرط عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

ج- اختبار التداخل أو الإزدواج الخطي

لتحديد مدى وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية في نماذج الدراسة، قامت الباحثة باحتساب مقياس Collinearity Diagnostics عن طريق معامل Tolerance، وإيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير ولكن بعد عملية التقدير، لقياس مدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (10) ، أو قيمة (Tolerance) أقل من (0.05)، فإن ذلك يعنى وجود مشكلة الإزدواج الخطي.

(2/8/3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

قامت الباحثة بعمل دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة عن طريق إيجاد الوسط المحاسبي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات الخاصة بالمتغيرات وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (5)
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
العائد على الأصول	0.2126	0.04003	0.30	0.12
مقياس توبين	0.7369	0.15236	1.16	0.35
الرافعة المالية	0.5815	0.18763	0.97	0.16
حجم الشركة	9.2679	1.08211	11.07	7.04
السيولة	1.1604	0.50985	2.93	0.11
عمر الشركة	1.2094	0.26679	1.45	0.00
معلومات القضايا البنينة	0.1208	0.12761	0.54	0.00
معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية	0.1705	0.11814	0.49	0.00
معلومات قضايا الحوكمة	0.4532	0.11012	0.69	0.22
معلومات قضايا الاستدامة	0.3121	0.09414	0.54	0.12

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (5) مايلي:

١- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لأداء الشركات (مقاسًا بمقياس العائد علي الأصول) وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.2126) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.04003) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.30) ، وأقل قيمة (0.12).

- ٢- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لأداء الشركات (مقاسًا بمقياس TOBIN'S Q) وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.7369) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.15236) ، بينما بلغت أعلى قيمة (1.16) ، وأقل قيمة (0.35).
- ٣- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للرافعة المالية للشركات وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.5815)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.18763)، بينما بلغت أعلى قيمة (0.97) ، وأقل قيمة (0.16).
- ٤- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لحجم الشركات وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (9.2679)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (1.08211) ، بينما بلغت أعلى قيمة (11.07) ، وأقل قيمة (7.04).
- ٥- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لسبولة الشركات وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (1.1604)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.50985)، بينما بلغت أعلى قيمة (2.93) ، وأقل قيمة (0.11).
- ٦- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لعمر الشركات وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (1.2094) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.26679) ، بينما بلغت أعلى قيمة (1.45) ، وأقل قيمة (0.00).
- ٧- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية لعمر الشركات وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (1.2094) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.26679) ، بينما بلغت أعلى قيمة (1.45) ، وأقل قيمة (0.00).
- ٨- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات القضايا البيئية وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.1208) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.12761) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.54) ، وأقل قيمة (0.00).
- ٩- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الإجتماعية وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.1705) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.11814) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.49) ، وأقل قيمة (0.00).
- ١٠- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الإجتماعية وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.1705) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.11814) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.49) ، وأقل قيمة (0.00).
- ١١- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة الدراسة لكل الشركات (0.4532) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.11012) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.69) ، وأقل قيمة (0.22).
- ١٢- أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات قضايا الإستدامة وتحديد الوزن النسبي الذي حصلت عليه الشركات ، وقد بلغ الوسط الحسابي العام علي مستوي عينة

الدراسة لكل الشركات (0.3121) ، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.09414) ، بينما بلغت أعلى قيمة (0.54) ، وأقل قيمة (0.12).

3/8/3 إختبارات الفروض ونتائج التحليل الإحصائي :

استخدمت الباحثة تحليل الارتباط (مصفوفة الارتباط Correlation Matrix)، واختبار Anova، وتحليل T-Test، لاختبار فروض الدراسة، وقد تناولت الباحثة نتائج التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية وإختبار صحة الفروض على النحو التالي:

نص الفرض:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها الثلاثة (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسئولية الاجتماعية، معلومات قضايا الحوكمة) علي أداء الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية".

متغيرات الفرض:

يتضمن هذا الفرض المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: يتمثل في الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة بمتغيراتها (معلومات القضايا البيئية، معلومات قضايا المسئولية الاجتماعية، معلومات قضايا الحوكمة).

المتغير التابع: يتمثل في أداء الشركات بمقياس العائد على الشركات ومقياس توبين كيو.

المتغيرات الرقابية: تتمثل في " الرافعة المالية، حجم الشركة، السيولة، عمر الشركة"

وللحصول على نتائج الفرض الرئيسي قامت الباحثة بالتحقق من قبول أو عدم قبول الفرض على النحو التالي:

1- الفرض الرئيسي (أ):

ينص الفرض الرئيسي (أ) على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات مقاساً بمقياس العائد على الأصول"، ولإختبار هذا الفرض إستخدمت الباحثة تحليل الإنحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الرئيسي (أ) (تأثير الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة على أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول)

العائد على الأصول (ROA)			المتغير التابع
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β
		0.000	0.259
			الثابت (C)
0.947	1.056	0.024	0.058
			المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة (ESG)
0.700	1.429	0.034	0.042-
			الرافعة المالية (LEV)
0.908	1.101	0.217	0.004-
			حجم الشركة (SIZE)
0.639	1.564	0.001	0.025
			السيولة (LIQ)
0.906	1.103	0.015	0.030-
			عمر الشركة (AGE)
			معامل الارتباط (R)
			0.482
			معامل التحديد (R^2)
			0.233
			معامل التحديد المعدل (Ad R^2)
			0.204
			قيمة F.test
			8.010
			مستوى المعنوية
			0.000

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (7) مايلي:

- 1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
- 2- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه.
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.233 مما يعني أي أن 23.3% من التغير الكلي في المتغير التابع الأداء المالي للشركات بمقياس معدل العائد على الأصول تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- 4- باستخدام اختبار (T- test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات معنوية في نموذج الإنحدار الخطي المتعدد هي الرافعة المالية و السيولة و عمر الشركة حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- 5- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الإنحدار (0.058) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية ، أي أن الإفصاح عن معلومات الحوكمة بنسبة 1% يؤدي إلي تحسين أداء الشركات بنسبة 5.8% . وتستنتج الباحثة من ذلك أن الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة يؤثر إيجابياً وله تأثير معنوي علي أداء الشركات.

6- وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها ((N. Burhan & Rahmanti, 2012)، (فؤاد، 2014)، (عثمان، 2016) (Rezaee & Tuo, 2017)، (غريب، 2017)، (Sh. Bodhanwala & R. Bodhanwala, 2018)، (Papoutsis & S. Sodhi, 2020)، (Buallay, 2022) بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمتغير المستقل (الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة) على المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد على الأصول. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة على أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول:

$$ROA_{it} = 0.259 + 0.058ESG_{it} - 0.042LEV_{it} - 0.004SIZE_{it} + 0.025LIQ_{it} - 0.030AGE_{it}$$

2- الفرض الرئيسي (ب)

ينص الفرض الرئيسي (ب) على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة على أداء الشركات بمقياس توبين كيو"، ولإختبار هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الرئيسي (ب) (تأثير الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الاستدامة على أداء الشركات بمقياس توبين كيو)

توبين كيو (TQ)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الانحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.497	الثابت (C)
0.947	1.056	0.385	-0.103	المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة (ESG)
0.700	1.429	0.000	0.400	الرافعة المالية (LEV)
0.908	1.101	0.559	0.006	حجم الشركة (SIZE)
0.639	1.564	0.109	-0.043	السيولة (LIQ)
0.906	1.103	0.538	0.026	عمر الشركة (AGE)
			0.577	معامل الارتباط (R)
			0.333	معامل التحديد (R ²)
			0.308	معامل التحديد المعدل (Ad R ²)
			13.181	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (9) مايلي:

- ١- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
- ٢- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث ان قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه.
- ٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.333 مما يعني أي أن 33.3% من التغير الكلي في المتغير التابع الأداء المالي للشركات بمقياس توبين كيو تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- ٤- باستخدام اختبار (T- test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات معنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي الرافعة المالية حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- ٥- عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس توبين كيو حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وبناءً عليه يتم قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها (حماد ، 2014) ، (Marsat& Williams, 2014) ، (Baboukardos & Rimmel, 2016) (Alotaibai . K , 2016) ، (Buallay, 2019) من عدم وجود تأثير للإفصاح عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة علي أداء الشركات مقياساً بمقياس TOBIN'S Q، و تري الباحثة أن ذلك يرجع إلي عدم كفاية الإفصاحات لأصحاب المصالح والتي تمكنهم من تقييم ممارسات الإستدامة للشركات المدرجة بالمؤشر. وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات مقياساً بمقياس TOBIN'S Q:

$$TQ_{it} = 0.497 - 0.103ESG_{it} + 0.400LEV_{it} + 0.006SIZE_{it} - 0.043LIQ_{it} + 0.026AGE_{it}$$

وللحصول على نتائج الفروض الفرعية قامت الباحثة بالتحقق من قبول أو عدم قبول على النحو التالي التالية:

1- اختبار الفرض الفرعي الأول

ينص الفرض الفرعي الأول على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات"

وللحصول على نتائج الفرض الفرعي الأول قامت الباحثة باختبار الفرضين الفرعيين (أ)،(ب)، وكانت النتائج كالآتي:

الفرض الفرعي الأول (أ):

ينص الفرض الفرعي (أ) على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول "، ولإختبار هذا الفرض إستخدمت الباحثة تحليل الإنحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الفرعي الأول (أ) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية على أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول)

العائد على الأصول (ROA)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.267	الثابت (C)
0.936	1.068	0.022	0.030	القضايا البيئية (EDI)
0.710	1.409	0.067	0.036-	الرافعة المالية (LEV)
0.903	1.108	0.255	0.003-	حجم الشركة (SIZE)
0.648	1.542	0.001	0.026	السيولة (LIQ)
0.888	1.126	0.015	0.030-	عمر الشركة (AGE)
			0.473	معامل الارتباط (R)
			0.224	معامل التحديد (R^2)
			0.194	معامل التحديد المعدل (Ad R^2)
			7.611	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (10) مايلي:

- 1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
- 2- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه.
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 22.4% مما يعني أي أن 22.4% من التغير الكلي في المتغير التابع بمقياس معدل العائد على الأصول تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- 4- بفحص نتائج اختبار (T- test) لاختبار معنوية كل متغير على حدة تبين ما يلي : توجد علاقة معنوية بين كل من الرافعة المالية، السيولة، عمر الشركة والمتغير التابع (معدل العائد علي الأصول) حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- 5- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل القضايا البيئية والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبير الإشارة الموجبة لمعامل الإنحدار (0,030) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية ، أي أن الإفصاح

6- عن معلومات القضايا البيئية بنسبة 1% يؤدي إلي تحسين أداء الشركات بنسبة 3%. وتستنتج الباحثة من ذلك أن الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية يؤثر ايجابياً وله تأثير معنوي علي أداء الشركات. وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها ((Zhang & M.Lucay ,2022) (Al-waeli ,2021) ، (Gerged et al.,2021) ، (Xie et al., 2019) ، (Li , Gong , Zhang & Koh , 2018) ، بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية) علي المتغير التابع (أداء الشركات) بمقياس العائد على الأصول . وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول علي النحو التالي:

$$ROA_{it} = 0.267 + 0.030EDI_{it} - 0.036LEV - 0.003SIZE_{it} + 0.026LIQ_{it} - 0.030AGE.$$

الفرض الفرعي الأول (ب)

ينص الفرض الفرعي (ب) علي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات بمقياس توبين كيو "TOBIN'S Q"، ولإختبار هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الفرعي الأول (ب) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي أداء الشركات بمقياس توبين كيو)

توبين كيو (TQ)			المتغير التابع
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	المتغيرات المستقلة
		0.000	الثابت (C)
0.936	1.068	0.019	القضايا البيئية (EDI)
0.710	1.409	0.000	الرافعة المالية (LEV)
0.903	1.108	0.678	حجم الشركة (SIZE)
0.648	1.542	0.116	السيولة (LIQ)
0.888	1.126	0.813	عمر الشركة (AGE)
			معامل الارتباط (R)
			معامل التحديد (R ²)
			معامل التحديد المعدل (Ad R ²)
			قيمة F.test
			مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (11) مايلي:

1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.

- ٢- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه.
- ٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.357 مما يعني أي أن 35.7% من التغير الكلي في المتغير التابع الأداء المالي للشركات بمقياس توبين كيو تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- ٤- باستخدام اختبار (T- test) نجد لا توجد علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة والسيولة وعمر الشركة حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 في حين توجد علاقة معنوية بين الرافعة المالية والمتغير التابع حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- ٥- توجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل (الإفصاح عن القضايا البيئية) والمتغير التابع (مقياس توبين كيو) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة السالبة لمعامل الإنحدار (-) (0,204) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة عكسية، أي أن الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية بنسبة 1% يؤدي إلي ضعف أداء الشركات بنسبة 20,4%، وتنتج الباحثة من ذلك أن الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية يؤثر سلباً علي أداء الشركات، وهذا يشير إلي عدم اهتمام المستثمرين بمستوي الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية للشركات، وبمقارنة تلك النتائج مع النتائج السابقة (نتائج الفرض السابق) نجد أن هناك اختلافاً في العلاقة بين الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية وأداء الشركات، حالة إذا ماتم استخدام مقياس لأداء الشركات علي أساس محاسبي عنه عند استخدام مقياس لأداء الشركات علي أساس السوق.
- ٦- وبناءً عليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها (Khlif et al., 2015)، (Ioannou & Serafeim, 2017)، (Aboud & Diab , 2018) بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية) علي المتغير التابع (أداء الشركات مقياساً بمقياس توبين كيو) وذلك عند مستوى معنوية 0,1.
- ٧- وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة نموذج الإنحدار لأثر الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية على أداء الشركات بمقياس توبين كيو:

$$TQ_{it} = 0.534 - 0.204ED_{it} + 0.384LEV + 0.004SIZE_{it} - 0.041LIQ_{it} + 0.010AGE.$$

2- اختبار الفرض الفرعي الثاني

ينص الفرض الفرعي الثاني على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات"

وللحصول على نتائج الفرض الفرعي الثاني قامت الباحثة باختبار الفرضين الفرعيين (أ)،(ب) وكانت النتائج كالآتي:

الفرض الفرعي الثاني (أ):

ينص الفرض الفرعي الثاني (أ) على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات بمقياس " العائد على الأصول "، ولإختبار هذا الفرض إستخدمت الباحثة تحليل الإنحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الفرعي الثاني (أ) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول)

العائد على الأصول (ROA)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.263	الثابت (C)
0.914	1.094	0.016	0.038	قضايا المسؤولية الاجتماعية (SDI)
0.709	1.410	0.070	0.035-	الرافعة المالية (LEV)
0.890	1.123	0.304	0.003-	حجم الشركة (SIZE)
0.634	1.578	0.001	0.025	السيولة (LIQ)
0.903	1.107	0.014	0.030-	عمر الشركة (AGE)
			0.476	معامل الارتباط (R)
			0.227	معامل التحديد (R ²)
			0.197	معامل التحديد المعدل (Ad) R ²
			7.735	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (12) مايلي:

- 1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
- 2- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث ان قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه.
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) 0.227 مما يعني أن 22.7% من التغير الكلي في المتغير التابع (أداء الشركات) بمقياس معدل العائد على الأصول تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- 4- باستخدام اختبار (T- test) تبين وجود علاقة معنوية بين كل من السيولة ، عمر الشركة والمتغير التابع العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.

- ٥- توجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0,038) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، أي أن الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية بنسبة 1% يؤدي إلي تحسين أداء الشركات بنسبة 3.8% . وتستنتج الباحثة من ذلك أن قيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية يعد تلبية لأصحاب المصالح في هذه الشركات متضمنة المساهمين ولا تعارض بين مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، وهذا يدعم وجهة نظر نظرية أصحاب المصالح ، بأن الشركة عندما تلبية مصالح كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة ينعكس ذلك إيجابياً علي أداء الشركات لها، إضافة إلي التأثير الواسطي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية من حيث أثرها علي تحسين فاعلية وكفاءة لإدارة الشركة لمواردها وبالتالي الأثر الإيجابي علي أداء الشركات ، بمعنى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلا المتغيرين وذلك عند مستوي معنوية 0,1 وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها (Santoso & Feliana , 2014) ، (Kamatra & Kartikaningdyah , 2015) ، (يوسف ، 2016) ، (Hang & Ngoc , 2018) ، (Utami) & Hasan, 2021) ، (Sameer, 2021) (Chali et al., 2022) بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية) علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس معدل العائد علي الأصول.
- وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات مقياساً بمقياس معدل العائد علي الأصول:

$$ROA_{it} = 0.263 + 0.038EDI_{it} - 0.035LEV_{it} - 0.003SIZE_{it} + 0.025LIQ_{it} - 0.030AGE_{it}$$

الفرض الفرعي الثاني (ب):

ينص الفرض الفرعي الثاني (ب) علي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات بمقياس توبين كيو"، ولإختبار هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الفرعي الثاني (ب) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية علي أداء الشركات بمقياس توبين كيو)

توبين كيو (TQ)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الانحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.562	الثابت (C)
0.914	1.094	0.008	0.251	قضايا المسؤولية الاجتماعية (SDI)
0.709	1.410	0.000	0.381	الرافعة المالية (LEV)
0.890	1.123	0.826	0.002	حجم الشركة (SIZE)

توبين كيو (TQ)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β	المتغيرات المستقلة
0.634	1.578	0.192	0.034-	السيولة (LIQ)
0.903	1.107	0.778	0.012	عمر الشركة (AGE)
			0.603	معامل الارتباط (R)
			0.364	معامل التحديد (R^2)
			0.340	معامل التحديد المعدل ($Ad R^2$)
			15.091	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي
يتضح من الجدول رقم (13) مايلي:

- 1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
 - 2- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليه.
 - 3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.364 مما يعني أي أن 36.4% من التغير الكلي في المتغير التابع الأداء المالي للشركات بمقياس توبين كيو تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
 - 4- باستخدام اختبار (T- test) تبين عدم وجود علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة، السيولة، عمر الشركة والمتغير التابع (مقياس توبين) حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05، بينما توجد علاقة معنوية بين الرافعة المالية وأداء الشركات بمقياس توبين حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.
 - 5- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس توبين حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الإنحدار (0.251) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، أي أن الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية بنسبة 1% يؤدي إلي تحسين أداء الشركات بنسبة 25.1% . وتستننتج الباحثة من ذلك اهتمام المستثمرين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مما يعكس بالأثر الإيجابي علي أداء الشركات.
 - 6- وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها (مليجي ، 2014) ، (Gao & Zhang , 2015) ، (يوسف ، 2016) ، (Butt& Ahmad 2020) ، (Kartika et al. , 2019) ، (Tarigan & Stacia, 2019) ، (Fuadah& Kalsum , 2021) ، (المستقل (الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية) علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقاساً بمقياس TOBIN'S Q.
- وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة نموذج الإنحدار لأثر الإفصاح عن معلومات قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الشركات مقاساً بمقياس TOBIN'S Q:

$$TQ_{it} = 0.263 + 0.038EDI_{it} - 0.035LEV_{it} - 0.003SIZE_{it} + 0.025LIQ_{it}$$

3- اختبار الفرض الفرعي الثالث

ينص الفرض الفرعي الثالث على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات المصرية في ضوء المؤشر المصري لإستدامة الشركات"

وللحصول على نتائج الفرض الفرعي الثالث قامت الباحثة باختبار الفرضين الفرعيين (أ)، (ب) وكانت النتائج كالآتي:

الفرض الفرعي الثالث(أ):

ينص الفرض الفرعي الثالث(أ) على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول"، ولإختبار هذا الفرض إستخدمت الباحثة تحليل الإنحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الفرعي الثالث (أ) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة على أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول)

العائد على الأصول (ROA)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.262	الثابت (C)
0.913	1.096	0.013	0.043	قضايا الحوكمة (GOV)
0.667	1.499	0.027	0.045-	الرافعة المالية (LEV)
0.907	1.103	0.198	0.004-	حجم الشركة (SIZE)
0.649	1.541	0.001	0.026	السيولة (LIQ)
0.924	1.082	0.010	0.031-	عمر الشركة (AGE)
			0.478	معامل الارتباط (R)
			0.228	معامل التحديد (R^2)
			0.199	معامل التحديد المعدل (Ad R^2)
			7.809	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (14) مايلي:

- ١- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.

- ٢- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث ان قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليه.
- ٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.228 مما يعني أي أن 22.8% من التغير الكلي في المتغير التابع الأداء المالي للشركات بمقياس معدل العائد على الأصول تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- ٤- باستخدام اختبار (T- test) تبين وجود علاقة معنوية بين كل من الرافعة المالية، السيولة، عمر الشركة والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، بينما لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة وأداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- ٥- توجد علاقة معنوية بين كل من المتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات الحوكمة) والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس العائد على الأصول حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0.043) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، أي أن الإفصاح عن معلومات الحوكمة بنسبة 1% يؤدي إلى تحسين أداء الشركات بنسبة 4.3%. وتستننتج الباحثة من ذلك أن الإفصاح عن معلومات القضايا البيئية يؤثر إيجابياً وله تأثير معنوي علي أداء الشركات.
- ٦- وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها ((Rezaee&Tuo, 2017)، (Sh.Bodhanwala & R. Bodhanwala, 2018)، (بخيت، 2019)، (Alsayegh et al., 2020)، (E.Saygili et al., 2021)) بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة) علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد علي الأصول. وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات بمقياس العائد علي الأصول:

$$ROA_{it} = 0.262 + 0.043GOV_{it} - 0.045LEV_{it} - 0.004SIZE_{it} + 0.026LIQ_{it} - 0.031AGE_{it}$$

الفرض الفرعي الثالث (ب):

ينص الفرض الفرعي الثالث (ب) على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي أداء الشركات بمقياس تويين كيو"، ولإختبار هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

جدول رقم (15)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الفرعي الثالث (ب) (تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة على أداء الشركات بمقياس توبين كيو)

توبين كيو (TQ)			المتغير التابع	
قيمة التباين المسموح	قيمة معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار β	المتغيرات المستقلة
		0.000	0.442	الثابت (C)
0.913	1.096	0.035	0.064	قضايا الحوكمة (GOV)
0.667	1.499	0.000	0.381	الرافعة المالية (LEV)
0.907	1.103	0.574	0.006	حجم الشركة (SIZE)
0.649	1.541	0.074	0.048-	السيولة (LIQ)
0.924	1.082	0.393	0.036	عمر الشركة (AGE)
			0.575	معامل الارتباط (R)
			0.331	معامل التحديد (R^2)
			0.306	معامل التحديد المعدل (Ad) R^2
			13.070	قيمة F.test
			0.000	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (15) مايلي:

- 1- معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) ، كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) ، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.
- 2- نتيجة اختبار F.test بناء على تحليل (ANOVA) تشير إلى أن نموذج الإنحدار المتعدد يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 مما يعكس جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليه.
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.331 مما يعني أي أن 33.1% من التغير الكلي في المتغير التابع (أداء الشركات) بمقياس توبين كيو تفسرها المتغيرات المستقلة، وباقى النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج.
- 4- باستخدام اختبار (T- test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات معنوية في نموذج الإنحدار الخطي المتعدد هي الرافعة المالية حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 ، بينما المتغيرات حجم الشركة، والسيولة وعمر الشركة غير معنوية حيث قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- 5- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل الإفصاح عن معلومات الحوكمة والمتغير التابع أداء الشركات بمقياس توبين كيو حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الإنحدار (0.064) علي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية ، أي أن الإفصاح عن معلومات الحوكمة بنسبة 1% يؤدي إلي تحسين أداء الشركات بنسبة 6.4% . وتستنتج الباحثة من ذلك أن الإفصاح عن معلومات القضايا الحوكمة يؤثر ايجابياً وله تأثير معنوي علي أداء الشركات.

6- وبناءً عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه بعض الدراسات والتي منها ((Lozano & Pindado, 2016) ، (Rezaee & Tuo , 2017) ، (Ararat & Yurtoglu, 2017) ، (Gul et al., 2018) ، (بخيت ، 2019) ، (Guluma ,) ، (T.F. , 2021) ، (Le , T. & Nguyen , V., 2022)) بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة) علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس TOBIN'SQ. وفي ضوء ما سبق ، يمكن صياغة نموذج الإنحدار لأثر الإفصاح عن معلومات قضايا الحوكمة على أداء الشركات مقياساً بمقياس TOBIN'SQ:

$$TQ_{it} = 0.442 + 0.064GOV_{it} + 0.381LEV_{it} + 0.006SIZE_{it} - 0.048LIQ_{it} + 0.036AGE_{it}$$

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث ومجالات الأبحاث المستقبلية

1/3 نتائج البحث:

- وقد أسفرت الدراسة التطبيقية عن النتائج التالية:
- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة) علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد علي الأصول ROA.
 - 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس TOBIN'S Q.
 - 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد علي الأصول ROA.
 - 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات القضايا البيئية علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس TOBIN'S Q.
 - 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الإجتماعية علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد علي الأصول ROA.
 - 6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا المسؤولية الإجتماعية علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس TOBIN'S Q.
 - 7- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس العائد علي الأصول ROA.
 - 8- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات قضايا الحوكمة علي المتغير التابع (أداء الشركات) مقياساً بمقياس TOBIN'S Q.

2/3 توصيات البحث:

- بناءً علي نتائج البحث النظرية والعملية، توصي الباحثة بما يلي:
- 1- العمل علي دعم كفاءة سوق المال المصري باستخدام العديد من الأدوات منها تطوير التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن الإستدامة بأبعادها الثلاثة (الحوكمة - البيئية- المسؤولية الإجتماعية) ، مع وضع حوافز (مثل الإعفاءات الضريبية وخفض تكاليف التمويل) وفرض عقوبات حال عدم

- 1- الالتزام ، ومن ثم التحول من الإفصاح الاختياري (الطوعي) إلي الإفصاح الإلزامي ، مع ضرورة إصدار معيار محاسبي خاص بالإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة ، وما يستتبعه من تفعيل دور مراقبي الحسابات لإضافة توكيد مهني علي تلك الإفصاحات وتقييم الممارسة الفعلية.
- 2- ضرورة الزام كافة الشركات المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة نظراً لما تحققه من شفافية تساعد كافة أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية وضرورة اتباع قوانين البيئة وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة وضرورة دمج الشركات في العمل المجتمعي وذلك من خلال الأنشطة الخاصة بالتبرعات والإهتمام بالعاملين .
- 3- تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية في زيادة وعي المساهمين وأصحاب المصالح بشكل عام بأهمية ممارسة الشركات للإستدامة والإفصاح عنها ، ومدى انعكاسها علي أداء الشركات في الأجل الطويل.
- 4- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مراقبة الإفصاح عن معلومات الإستدامة وإدارة الخصائص اللغوية للإفصاحات السردية ، منعاً لغموض التقارير السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة والتي تجعل أصحاب المصالح لايشعرون بها ومن ثم لا ينعكس علي تقييمهم للقيمة الحقيقية لتلك الشركات.
- 5- التعاون مع البورصة المصرية لإعادة النظر في مكونات المؤشر المصري لإستدامة الشركات لتتلافى القصور الحالي للمؤشر – عن طريق اضافة بعض النقاط المالية وطريقة قياس بنود الإفصاح المالي وغير المالي كما وضعت في الإطار المقترح.
- 6- تشجيع البورصة المصرية للشركات المقيدة بها علي ممارستهم لأبعاد الإستدامة ، ثم الإفصاح عن تلك الممارسات بشكل كافي لما له من أثر كبير علي تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك ايجابياً علي أداء الشركات.
- 7- ضرورة اهتمام المنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بإعداد إرشادات ومعايير للإستدامة البيئية والإجتماعية تكون مقاييس أداء مرجعي للشركات فيما يتعلق بأداء الإستدامة .
- 8- إجراء مزيد من الدراسات بشأن أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي أداء الشركات خاصة في الأجل الطويل ، مع الأخذ بتغيرات رقابية أخرى في الاعتبار مثل (السمعة – الميزة التنافسية – رضا العملاء) .
- 9- العمل علي زيادة الوعي لدي مستخدمي ومعدّي القوائم المالية بأهمية الإعداد والإفصاح عن جهود الشركات في مجال التنمية المستدامة لما له من مردود إيجابي علي أداء وقيمة الشركات ، وتنمية هذا الوعي يمكن تحقيقه من خلال – علي سبيل المثال – تنظيم دورات تدريبية لجميع الأطراف المعنية ، وإدماج التنمية المستدامة بالمقررات الدراسية الجامعية ، وغيرها .
- 10- تطبيق الإطار المقترح لتقييم مستوي الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة – حيث أنه من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة الميدانية - اتضح أن له انعكاس إيجابي وأكثر فعالية علي تحسين الأداء المستدام للشركات ، حيث أنه أبدي اهتماماً متوازناً بالمتغيرات الثلاثة المكونة للمؤشر المصري لإستدامة الشركات وجعله متضمناً للجانب الكمي (غير المالي) والجانب المالي معاً.

3/3 مقترحات الأبحاث المستقبلية:

- 1- دراسة أثر الإفصاح الإلكتروني لتقارير الإستدامة في الحد من عدم تماثل المعلومات وإنعكاسها علي أداء الشركات

- ٢- دراسة انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة – علي تكلفة رأس المال بالتطبيق علي الشركات المقيدة المدرجة في مؤشر ESG.
- ٣- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة علي جودة الأرباح- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٤- دراسة معوقات الإفصاح الإختياري عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة – دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٥- دراسة مدي إدراك المحللين الماليين لأهمية معلومات الإستدامة في تقييم الأوراق المالية بالتطبيق علي الشركات المقيدة المدرجة في مؤشر ESG.
- ٦- دراسة العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة والتغير في التدفقات النقدية بالتطبيق علي الشركات المقيدة المدرجة في مؤشر ESG.
- 10- دراسة تأثير الخصائص المالية للشركات علي العلاقة بين الإفصاح عن المحتوي المعلوماتي لتقارير الإستدامة وأداء الشركات – دراسة تطبيقية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- ١- الأرضي، محمد وداد، 2011، " تقييم وتطوير تقرير الإستدامة المُعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية"، *مجلة المحاسبة المصرية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني، السنة الأولى، ص ص 249-310 .
- ٢- _____، 2013، " مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الأول، ص ص 278-341.
- ٣- الصاوي، عفت أبو بكر محمد، 2011، " نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الإستدامة - دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثامن والأربعون، ص ص 101-162.
- ٤- الطحان، إبراهيم محمد؛ محمود، عبد الحميد العيسوي، 2020، " الأثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة استكشافية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص 1-84.
- ٥- أبو طالب، يحي محمد، 2020، " تأثيرات جائحة فيروس كورونا 19 المستجد علي كل من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، ص ص 1-9.
- ٦- إبراهيم، محمد زيدان & زايد، محمد عبدالمنعم، 2020، " الإنعكاسات والاثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا (Covid-19) رؤية تحليلية من منظور محاسبي"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص 1-27.
- ٧- بخيت، محمد بهاء الدين محمد، 2019، " دراسة أثر تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية الإجتماعية ESC-EGX/P/S"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص 75-105 .
- ٨- بدر، عصام علي فرج، 2013، " نموذج للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية- دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية إدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، المجلد السابع والعشرون، الجزء الثاني .
- ٩- حسن، كمال عبدالسلام؛ إبراهيم، آفاق ذنون؛ إسماعيل، عصام عبدالمنعم، 2017، "محددات الإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 41، العدد الأول، ص ص 365-385.
- ١٠- حماد، طارق عبدالعال، 2006، " نموذج مقترح لقياس مستوي الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية: دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة العاشرة، العدد الأول، ص ص 100-205.

- ١١- عثمان، محمد أحمد عبد العزيز، 2016، " دراسة إختبارية للعلاقة بين تقارير أداء الإستدامة والأداء المالي والإقتصادي للشركات المساهمة المصرية من منظور تأثير تنوع سمات وخصائص أعضاء مجلس الإدارة و هيكل الملكية"، *مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث، ص ص 269-334*.
- ١٢- عقل، يونس حسن & محمد، جمال علي، 2010، " قياس مستوي إدراك المستثمرين للمحتوي المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ESG – دراسة إختبارية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، ص ص 417-462*.
- ١٣- غريب، حسين عبد العال سالم، 2017، " المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة مع دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص ص 308-358*.
- ١٤- فؤاد، ريمون ميلاد، 2014، الآثار الإيجابية للإفصاح المحاسبي عن تقرير الإستدامة وانعكاساتها علي الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال – دراسة تطبيقية"، *مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثامن، السنة الرابعة، ص ص 377-437*.
- ١٥- -----، 2016، " الآثار الإيجابية لتقرير الإستدامة : دراسة ميدانية علي شركات المساهمة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثاني، السنة العشرون، ص ص 141-191*.
- ١٦- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، 2014، " محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية وأثره علي أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية : دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ص 1-81*.
- ١٧- يوسف، حنان محمد اسماعيل، 2016، " العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وأدائها المالي – دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني، ص ص 355-396*.
- ١٨- يونس، نجاه محمد مرعي، 2021، " أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الإستدامة علي الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي"، *مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص ص 361-413*.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Aboud, A., & Diab, A. , 2018, " The impact of social, environmental and corporate governance disclosures on firm value: evidence from Egypt" , *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol.8, No.4, Pp. 422–458

- 2- [Alali, F., Chen, Z. & Liu, Y.,](#) 2019, "Sustainability Reporting in Us Government and Not-for-profit Organizations: A Descriptive Study", *Research on Professional Responsibility and Ethics in Accounting*, Vol. 22, No. 1 , Pp. 57-79.
- 3- Alotaibai . K , 2016 , " Determinants and consequences of CSR disclosure quantity and quality : evidence from Saudi Arabia " , A *PHD thesis* , Plymouth University.
- 4- Alsayegh , Maha Faisal ; Rashidah Abdul Rahman& Saeid Homayoun , 2020 , "Corporate Economic, Environmental, and Social Sustainability Performance Transformation through ESG Disclosure" , *Sustainability*, Vol. 12, No.3910 , Pp.1-20.
- 5- Al-waeli , Abbas Jumaah , 2021 , " The Relationship between Environmental Disclosure and Financial Performance of Industrial companies with Using a New Theory: Literature Review " , *Journal of Contemporary Issues in Business and Government* , Vol.27 , No.2 , Pp.3846-3868.
- 6- Ararat, M., Black, B. S., & Yurtoglu, B. B. , 2017, " The effect of corporate governance on firm value and profitability: Time-series evidence from Turkey" , *Emerging Markets Review*, Vol. 30, No.2 , Pp. 113–132.
- 7- Baboukardos, D. and Rimmel, G. , 2016, "Value relevance of accounting information under an integrated reporting approach: a research note", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 35 No. 4, pp. 437-452.
- 8- Bäckström, S., Karlsson, J. & Hamberg, S., 2015, " Corporate Sustainability and Financial Performance - The influence of board diversity in a Swedish context " , *Master's Thesis*, Department of Business Studies, Uppsala University.
- 9- Barreiro-Gen , Maria ; Lozano ,Rodrigo & Afnan Zafar , 2020 , Changes in Sustainability Priorities in Organizations due to the COVID-19 Outbreak: Averting Environmental Rebound Effects on Society " , *Sustainability* , Vol.12 , No.1 , Pp.5031-5044.
- 10- Bidisha, C., and Roberto, P., 2022, " Stock Liquidity and Algorithmic Market Making During the COVID-19 Crisis " , *Journal of Banking and Finance*, PP. 1-16, Available at: <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2022.106415>.

- 11- Broadstock, D. C., Collins, A., Hunt, L. C., & Vergos, K., 2018 , " Voluntary disclosure, greenhouse gas emissions and business performance: Assessing the first decade of reporting " , *The British Accounting Review* , Vol. 50, No.1, Pp.48–59.
- 12- Buallay, A. ,2019 a, “Sustainability reporting and firm’s performance: comparative study between manufacturing and banking sectors”, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 69 No. 3, Pp. 431-445.
- 13- Buallay, A. ,2019 b, “Between cost and value: investigating the effects of sustainability reporting on a firm’s performance”, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 20 No. 4, pp. 481-496.
- 14- Buallay , A. , 2022 , “ Toward sustainability reporting in the MENA region : The effects on sector’s performance “,*Journal of Managerial Finance*, Vol.12, No.1, Pp.307-358.
- 15- Butt, A. A., Shahzad, A., & Ahmad, J., 2020, " Impact of CSR on firm value: The moderating role of corporate governance" , *Indonesian Journal of Sustainability Accounting and Management*, Vol. 4, No. 2, Pp. 145–163.
- 16- Carpenter , V., &Feroz , E., 2001, " Institutional theory and accounting rule choice : An analysis of four US state governments' decisions to adopt generally accepted accounting principles " , *Accounting , Organizations and Society* , Vol.26, No.3, Pp.565-596.
- 17- Chali , Birhanu Daba; Gelalcha , Workneh Girma; Gelaye , Zewdu Eskezia& Deepak Tyagi , 2022, " Investment In Corporate Social Responsibility And Its Impact On Companies Financial Performance In Ethiopia " , *Journal of Positive School Psychology* , Vol. 6, No. 6, Pp. 7429-7451.
- 18- Cheng , Mandy M. ; Wendy J.Green and John chi Wako , 2014 , “ The impact of strategic relevance and assurance of sustainability indicators’ decisions “ , *Journal of Practice & Theory* , Vol.34, No.1 , Pp.138-193.
- 19- Correa-Garcia,J.A;Garcia Benau & Garcia Meca , 2020 , “Corporate Governance and its implications for sustainability reporting quality in Latin American business groups”, *Journal of Cleaner Production*, Vol.260, No.3, Pp.121142-121194.

- 20- Dang, Viet; Lee, Edward; Liu, Yangke & Zeng, Cheng ,2018, "Corporate Debt Maturity and Stock Price Crash Risk", *European Financial Management*, Vol.24,Pp. 451-484.
- 21- Danyluk, Kerry, 2020, "Clearly IFRS — Accounting Considerations Related to Corona virus Disease 2019", *Available at* : <https://www.iasplus.com>.
- 22- Dave, Sachin & Mahanta, Vinod, 2020, “Auditors feel companies may have to state corona virus impact in accounts”, *Available at* : <https://economictimes.indiatimes>.
- 23- Deegan , C., 2002 , " The legitimizing effect of social and environmental disclosures : A Theoretical foundation " , *Accounting , Auditing & Accountability Journal* , Vol.15, No.3, Pp.282-311.
- 24- Deloitte&Touche , 2011, " Sustainability disclosure 101, Frequently asked questions about Sustainability disclosure& reporting" , pp.1-6 *Available at* : www.Deloitte.com.
- 25- Dillard , J. F., Rigsby,J. T., &Goodman , C., 2004, " The making and remaking of organization context : Duality and the institutionalization process " , *Accounting , Auditing & Accountability Journal* , Vol.17, No.4, Pp.506-542.
- 26- Dissanayake , Dinithi ;Tilt , Carol & Wei Qian , 2019 , “Factors influencing sustainability reporting by Srilankan companies’ “ , *Pacific Accounting Review* , Vol.31, No.1, Pp.67-92.
- 27- Ebaid , Ibrahim El- Sayed , 2023 , " Nexus between sustainability reporting and corporate financial performance: evidence from an emerging market " , *International Journal of Law and Management* , Vol.65, No. 2 , Pp. 152-171.
- 28- Eccles , Robert G .; Loannis , Loannou & Serafeim , George , 2014 , “The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance “ , *Journal of Management Science* , Vol.60, No. 11 , Pp. 1-46.
- 29- E.Saygili , S.Arslan & A. Birkan , 2021 , “ ESG practices and corporate financial performance : Evidence from Borsa Istanbul “ , *borsa Istanbul Review* , *Available at* <https://doi.org/10.1016/j.bir.2021.07.007>.
- 30- Erin , O. Adedayo ; Bamigboye , A.Omololu & Oyewo , Babajide , 2022, “Sustainable Development Goals (SDG) reporting : an

- analysis of disclosure “, *Journal of Accounting and Economics* ,
Available at : <https://www.emerald.com/insight/2042-1168.htm>.
- 31- Ernst and Young (E & Y), 2020, “IFRS accounting considerations of the Corona virus outbreak” , *Available at* : www.ey.com .
- 32- Eva, V., Lucie, V., and Gabriela, K., 2022, " Assessment of the Regional Current Liquidity in the Construction Industry of the Czech Republic ", *Procedia Computer Science*, Vol. 196, Pp. 699-707.
- 33- Fatemi, A., Fooladi, I. and Tehranian, H. ,2015, “Valuation effects of corporate social responsibility”, *Journal of Banking and Finance*, Vol. 59, pp. 182-192.
- 34- FASB (Financial Accounting Standards Board) , 2010 , Conceptual Framework for Financial Reporting , *Available at*: www.fasb.org
- 35- Florio, C. & Leoni, G. ,2017, " Enterprise risk management and firm performance: The Italian case ", *The British Accounting Review*, Vol.49, Pp. 56-74.
- 36- Fuadah, L. L., & Kalsum, U., 2021, " The impact of corporate social responsibility on firm value: The role of tax aggressiveness in Indonesia", *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 8, No.3, Pp. 209–216.
- 37- Gerged, AM, Beddewela, E, Cowton, CJ., 2021, " Is corporate environmental disclosure associated with firm value? A multicounty study of Gulf Cooperation Council firms ", *Business Strategy and the Environment.*, Vol. 30, Pp. 185–203. <https://doi.org/10.1002/bse.2616>
- 38- GRI (Global Reporting Initiative), 2013, Sustainability reporting guidelines (G4), *Available at*: www.globalreporting.org.
- 39- Gul, Sajid; Abdul Rashid & Faqir Muhammad, 2018, " The impact of CORPORATE GOVERNANCE on firm value: The case of small, medium, and large CAP firms ", *PAKISTAN BUSINESS REVIEW*, Vol. 20, No. 2, Pp. 354-375
- 40- Guluma, T.F.,2021, " The impact of corporate governance measures on firm Performance: The influences of managerial overconfidence ", *Future Business Journal*, Vol.7, No.1, PP.1-18
- 41- Hang, T. T. T., & Ngoc, B. T., 2018, " Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance ", *Asian Journal of Finance & Accounting*, Vol. 10, No. 1, P. 40, *Available at*: <https://doi.org/10.5296/ajfa.v10i1.12592>

- 42- Hassan , Abeer; Monomita Nady; Lee Roberts; Ahmed Elamer & Suman Lodh, 2020, "The Future of Businesses Reporting: Learning from Financial and Covid-19 Crises " , *Available at* : <https://www.researchgate.net/publication/340514390>.
- 43- Hussainey , K & Najjar , B ,2011, " Future – Oriented narrative reporting : determinants and use " , *Journal of Applied Accounting Research* , Vol.12 , No.2 , Pp.123-138.
- 44- IATA, 2020, "Should corona virus be accounted for as an adjusting or non-adjusting event? " , Airlines magazine, *Available at*: <https://www.iata.org>.
- 45- Ioannou, I., Serafeim, G. ,2017, " The consequences of mandatory corporate sustainability reporting", Harvard Business School Research, *Working Paper* (11-100).
- 46- Jones, A., and Jones, G., 2011, "Corporate Social Responsibility Reporting, the Growing Need for Input from the Accounting Profession " , The CPA Journal, February, Pp. 65-71.
- 47- Karim, M., Shetu, S., and Razia, S., 2021, "COVID-19, Liquidity and Financial Health: Empirical Evidence from South Asian Economy " , *Asian Journal of Economics and Banking*, Vol .5, No.3, Pp. 307-323.
- 48- Kamatra, N. & Kartikaningdyah, E., 2015, " Effect of Corporate Social Responsibility on Financial Performance " , *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 5 (Special Issue), Pp. 157–164
- 49- Kartika, H.T., Moeljadi, M., Ratnawati, K., & Indrawati, N. K. ,2019, " The roles of cost of capital, corporate governance, and corporate social responsibility in improving firm value: Evidence from Indonesia " , *Investment Management & Financial Innovations*, Vol. 16, No.4, Pp. 28–36.
- 50- Kaur , Amanpreet & Lodhia , Sumit , 2018 , " Stakeholder engagement in sustainability accounting and reporting " , *Accounting , Auditing & Accountability Journal* , Vol.31, No.1, Pp.338-368.
- 51- Khanchel , Imen , 2023 , " Sustainability and firm performance: the role of environmental, social and governance disclosure and green innovation " , *Management Decision* , Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print , *Available at* : <https://0810bjly5-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/MD-09-2021-1252>

- 52- Khlif, H., Guidara, A., & Souissi, M. ,2015, " Corporate social and environmental disclosure and corporate performance: Evidence from South Africa and Morocco ", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 5 , No. 1, Pp. 51–69
- 53- Kilic ,Merve ; Uyar , Ali & Abdullah S. Karaman , 2019 , “What impacts sustainability reporting in the global aviation industry? An institutional perspective” , *Transport Policy* , Vol.79, No.2, Pp.54-65.
- 54- Kim, Jeong-Bon; Yeung, Ira & Zhou, Jie ,2019, "Stock Price Crash Risk and Internal Control Weakness: Presence VS. Disclosure Effect", *Accounting and Finance*, Vol. 59, Pp.1197–1233.
- 55- Klumpes, P., 2011, Financial Sustainability, Accounting and Society: Theory and evidence, Electronic copy *available at*; <http://ssrn.com/abstract=1825864>
- 56- Kong, Dongmin; Shi, Lu & Zhang, Fan ,2021, "Explain or Conceal? Causal Language Intensity in Annual Report and Stock Price Crash Risk", *Journal of Economic Modeling*, Vol. 94, Pp.715-725.
- 57- KPMG, 2013, "The KPMG survey of corporate sustainability reporting", *Available at*: www.kpmg.com.
- 58- Le, Thanh Tiep & Nguyen, Van Kha, 2022, " The impact of corporate governance on firms’ value in an emerging country: The mediating role of corporate social responsibility and organizational identification ", *Cogent Business & Management*, Vol.9, No.1, P.2018907, DOI: 10.1080/23311975.2021.2018907
- 59- Li, Jia & Luo, Zhengying ,2020, "The Impact of Product Market Competition on Stock Price Crash Risk", *Journal of Business & Industrial Marketing*, Vol.35, No.7, 1141-1153
- 60- Li, Y., Gong, M., Zhang, X-Y., & Koh, L. ,2018, " The impact of environmental, social, and governance disclosure on firm value: The role of CEO power", *British Accounting Review*, Vol.50, No. 1, Pp.60–75
- 61- Liew.C, Alfian. E, Devi. S. ,2015, " Family firms, expropriation and firm value: evidence from related party transactions in Malaysia ", *The journal of developing areas*, Vol. 49, No. 5, Pp. 193-152.
- 62- Liu, Haiyue; Wang, Yile; Huang, Ling & Zhang, Xueyong ,2021, "Outward FDI and Stock Price Crash Risk—Evidence from China", *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, Vol.73, Pp.1-19.

- 63- Lindblom , C.K. , 1994 , " The implications of organizational legitimacy for Corporate Social Performance and disclosure ", *Paper presented at the Conference of Critical Perspectives on Accounting* , New York.
- 64- Lozano, M. B., Martínez, B., & Pindado, J., 2016, " Corporate governance, ownership and firm value: Drivers of ownership as a good corporate governance mechanism", *International Business Review*, Vol. 25, No.6, Pp.1333–1343
- 65- Malik, M.S., Ali, H. and Ishfaq, A. ,2015, "Corporate social responsibility and organizational performance: empirical evidence from banking sector", *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, Vol. 9 No. 1, Pp. 241-247
- 66- Malik, M. S., & Kanwal, L. ,2018, " Impact of corporate social responsibility disclosure on financial performance: Case study of listed pharmaceutical firms of Pakistan", *Journal of Business Ethics*, Vol.150, No.1, Pp.69–78
- 67- Marsat, S. and Williams, B., 2014, "Does the market value social pillar?", *Available at:* doi: 10.2139/ssrn.2419387
- 68- Mouselli. S & Hussainey. K, 2014, " Corporate governance, analyst following and firm value ", *Corporate Governance*, Vol. 14, No. 4, Pp. 453-466.
- 69- Mansour, S., & Musaed, S. ,2021, " The Effect of Bank Size on Financial Performance: A Case Study on Kuwaiti Banks ", *Journal of Insurance and Financial Management*, Vol. 4, No. 3, Pp.11-15.
- 70- N. Burhan , Annisa Hayatun & Rahmanti , Wiwin , 2012 , "The Impact of SUSTAINABILITY REPORTING on COMPANY PERFORMANCE" , *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, Vol.15, No. 2, PP. 257 – 272.
- 71- Narayan, P., & Reddy, Y., 2018, " Impact of Financial Performance Indicators on Stock Returns: Evidence from India ", *International Journal of Business and Society*, Vol.19, No.3, Pp. 762-780.
- 72- Obaydin, Ivan; Zurbruegg, Ralf; Hossain, Md; Adhikari, Binay & Elnahas, Ahmed ,2021, "Shareholder Litigation Rights and Stock Price Crash Risk", *Journal of Corporate Finance*, Vol.66, Pp.1-19.
- 73- Orazalina, Nurlan& Mahmood, Monowar, 2018, "Economic, environmental, and social performance indicators of sustainability

- reporting: Evidence from the Russian oil and gas industry “, *Energy Policy*, Vol.121, No.2, pp. 70-79.
- 74- Papoutsi, Aikaterini & S. Sodhi, Man Mohan, 2020, “Does disclosure in sustainability reports indicate actual sustainability performance?”, *Journal of Cleaner Production*, Available at : <http://doi.org/10.1016/j.jclepro.2020.121049>.
- 75- Philipova, E., 2020 , “ The Corporate value of sustainability reporting “ , *Available at* : <http://www.refinitiv.com>.
- 76- PWCs accounting podcast, 2020, “ Corona virus: Accounting considerations for your business” , *Available at* : www.pwc.com
- 77- Rezaee, Zabihollah & Tuo, Ling, 2017, “Voluntary disclosure of non-financial information and its association with sustainability performance”, *Advances in Accounting*, Vol.39, No.1, Pp. 47-59.
- 78- Richter, Frank ,2020, “Accounting implications of the Corona virus” , *Available at* : <https://home.kpmg>
- 79- S. Bose ; S. Shams ; M. Jahangir & D. Mihret , 2022, “Covid-19 impact , sustainability performance and firm value :International evidence “ , *Accounting & Finance* , Vol.62, No.1, Pp. 597-643.
- 80- Sameer, I., 2021, " Impact of corporate social responsibility on organization's financial performance: Evidence from Maldives public limited companies", *Future Business Journal*, Vol. 7, No. 1, P. 29. <https://doi.org/10.1186/s43093-021-00075-8>
- 81- Santis, Paula; Albuquerque, Andrei & Lizarelli, 2016, “Do sustainable companies have a better financial performance? A study on Brazilian public companies “, *Journal of Cleaner Production*, Vol.133, No.2, Pp. 735-745.
- 82- Santoso, A., H., Y. K. Feliana, 2014, " The association between Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance ", *Issues in Social and Environmental Accounting*, Vol. 8, No. 2, Pp. 82–103.
- 83- Schneider, Anselm, 2015, "Reflexivity in Sustainability Accounting and Management: Transcending the Economic Focus of Corporate Sustainability", *Journal of Business Ethics*, Vol. 127, No. 3, Pp. 325 – 536.
- 84- Sh. Bodhanwala & R. Bodhanwala, 2018, “Does corporate sustainability impact firm profitability? Evidence from India “, *Management Decision*, Vol.56, No.8, Pp. 1734-1747.

- 85- Silvia ,2020 , “corona virus and IFRS – what is happening ?” .
Available at : <https://www.ifrsbox.com/coronavirus-ifrs/>
- 86- Simpson , A. ,2010 , “ Analysts’ use of non-financial information disclosures “ , *Contemporary Accounting Research* , Vol.27 , No.1 , Pp.249-288.
- 87- Solomon , A., & Lewis , L. , 2002 , " Incentives and disincentives for corporate environmental disclosure " , *Business Strategy and the Environment* , Vol.11, No.3 , Pp.154-169.
- 88- Tarigan, J., & Stacia, L., 2019, " Corporate social responsibility policies and value creation: Does corporate governance and profitability mediate that relationship? ", *Investment Management & Financial Innovations*, Vol.16, No. 2, Pp. 270–280.
- 89- Utami, E. S., & Hasan, M., 2021, " The role of Corporate Social Responsibility on the relationship between Financial Performance and Company Value", *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 8, No. 3, Pp. 1249–1256
- 90- Wahba, H.&Elsayed, K.,2015, " The mediating effect of financial performance on the relationship between social responsibility and ownership structure " , *Future Business Journal*, Pp. 1-12,
Available at: <http://dx.doi.org/10.1016/j.fbj.2015.02.001>
- 91- Wilmshurst , T. & Frost , G., 2000 , " Corporate Environmental Reporting : A Test of Legitimacy Theory " , *Accounting , Auditing & Accountability Journal* , Vol.13, No.1, Pp. 10-26.
- 92- Yuan , J . and Xiao , H., 2007 , “ The joint effect of competition and managerial ownership on voluntary disclosure : The case of CHINA “ , *Journal of American Academy of Business* ,Cambridge Hollywood , Vol.11, No.2,Pp.251-266.
- 93- Xiao, Chengyong; Wanga, Qian; Vaartb, Taco van der & Donkb, Dirk Pieter van, 2018, “When Does Corporate Sustainability Performance Pay off? The Impact of Country-Level Sustainability Performance “, *Ecological Economics*, Vol.146, No.3, Pp. 325-333.
- 94- Xie, J., Nozawa, W., Yagi, M., Fujii, H., & Managi, S., 2019, " Do environmental, social, and governance activities improve corporate financial performance? " , *Business Strategy and the Environment*, Vol. 28, No. 2, Pp. 286–300

- 95- Zhang , Dongyang & M.Lucay , Brian , 2022 , “Sustainable behaviors and firm performance : The role of financial constraints’ alleviation “,*Economic Analysis and Policy* , Vol.74, No.1,Pp.220-233.

ملحق رقم (1)

الشركات عينة الدراسة والمواقع الإلكترونية لها

اسم الشركة	الموقع الإلكتروني للشركة
1- المصرية للاتصالات.	https://www.te.eg
2- النسيجون الشرقيون للسجاد.	https://orientalweavers.com
3- الإسكندرية للزيوت المعدنية (اموك).	https://amoceg.com
4- جي بي اوتو	https://ir.ghabbourauto.com
5- السويدي اليكتريك	https://ir.elsewedyelectric.com
6- الخدمات الملاحية والبتروولية	https://www.maridivegroup.com
7-الكابلات الكهربائية المصرية	https://www.eceables.com
8- الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة	https://www.egytrans.com
9- حديد عز.	https://www.ezzsteel.com
10- العربية للأسمنت	www.arabiancement.com
11- القلعة للاستشارات المالية – أسهم عادية.	https://ir.qalaaholdings.com
12- القابضة المصرية الكويتية.	https://ir.ekholding.com
13- المجموعة المالية هيرمس القابضة.	https://efghermes.com
14 - مجموعة طلعت مصطفي القابضة.	http://www.talaatmoustafa.com
15- بالم هيلز للتعمير ش.م.م.	https://palmhillsproperties.com
16- مدينة نصر للإسكان والتعمير.	https://mnhd-projects.com
17- السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار (سوديك)	https://sodiccompounds.com
18- الشركة الشرقية- ايسترن كومباني	http://easternegypt.com
19- أوراسكوم للإنشاء والصناعة	http://www.Orascom.Com
20- جبهة للصناعات الغذائية.	https://www.juhayna.com
21- أجواء للصناعات الغذائية .	https://www.ajwa-egypt.com
22- شركة ايديتا للصناعات الغذائية	https://www.edita.com
23- الشركة المصرية للصناعات الدوائية (إبيكو)	https://www.eipico.com

المصدر : اعداد الباحثة